الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : علوم اقتصادية

الميدان : علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية

الفرع : علوم اقتصادية

التخصص :إقتصاد دولي

الإقتصاد الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية العالمية

لقطاع المحروقات ** 1962-2014 **

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص : إقتصاد دولي

اعداد الطالبة :

- بوراوي مريم

تحت إشراف الأستاذة :

د / بلعايش ميادة

إسم و لقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
بوالشعور شريفة	رئيسا	أ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
بلعا يش ميادة	مشرفا	أ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
إينال فوزي	ممتحنا	أ مساعد	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية :2017/2016

ملخص

باللغة العربية

أدركت الجزائر منذ منتصف الثمانينات وبداية التسعينات التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية وخصوصا في قطاع المحروقات، خاصة بعد معاناتها لأزمة اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج، حيث وجدت نفسها في حاجة للاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدرتها الإنتاجية من النفط والغاز، فبادرت ضمن هذا المنطلق بإصلاحات اقتصادية في قطاع المحروقات وسن تشريعات للتكيف مع التحولات العالمية، والعمل على إقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي.

ومن هذا المنطلق يحاول هذا البحث أن يقدم تحليلا حول التطور الذي شهده الاقتصاد الجزائري و الآثار المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات فيه، والتطرق لأهم التحولات الاقتصادية العالمية التي تعرض لها هذا القطاع، بالإضافة إلى دراسة الأثر الذي خلفته الأزمة النفطية الحالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية بسبب انخفاض أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: المحروقات، الإصلاحات الاقتصادية، الأزمة النفطية، التحولات الاقتصادية، أسعار النفط.

باللغة الفرنسية

Résumé :

L`Algérie a constatée depuis le milieu des années quatre-vingt jusqu`aux années quatre-vingt dix les changements dans l`environnement économique international, en particulier dans le secteur des hydrocarbures, en particulier après avoir subi une crise économique en raison de la baisse des prix du pétrole et la production faible, là ou elle se trouvait dans le besoin de tirer parti des finances et de la technologie et augmenter la capacité de la production du pétrole et du gaz dans cette perspective, le pays a pris l`initiative des réformes économiques dans le secteur des hydrocarbures et adopter une loi pour adapter aux changements globaux, et travailler à établir de bonnes relations avec la capitale pétrolière.

En ce sens, cette recherche tente de fournir une analyse sur le développement témoigne de l`économie algérienne et les effets des réformes économiques du secteur des hydrocarbures, et pour répondre à des transformations économique les plus importantes du monde subies par ce secteur, en plus d`étudier l`impact de la crise actuelle du pétrole sur les indicateurs économiques globaux en raison de la baisse des prix du pétrole .

Mots-clés : les carburants, les réformes économiques, crise pétrolière , les transformations économique, les prix du pétrole.

شكـــــر وعرفـــان

الحمد و الشكر لله العلي العظيم الذي وفقني لانجاز و إتمام هذا العمل

و يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير و الثناء إلى أستاذتي

الدكتورة : "بلعايش ميادة "

التي لم تبخل علي بالنصح و التوجيه و كانت نعم السند لإخراج هذه المادة العلمية في شكلها النهائي

و إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

مريم

إهـــــــــداء

إلى أعز ما في الوجود إلى من منحا براحتهما من أجلي

و كانا لي عونا و سندا طوال مشواري الدراسي

إلى أبي العزيز و منبع الحنان أمي الغالية

إلى رفيق دربي في هذه الحياة ..... زوجي عمران أنو ر

إلى أخواتي الغاليات : مينة ، بسمة ، سهام ، أماني

إلى اخي الحنون يوسف إلى كتاكيت العائلة إياد ـ إسراء ، آلاء ، محمد حسين ، رنيم

إلى كافة أفراد أسرتي

إلى كافة طلبة دفعة السنة الثانية ماستر "إقتصاد دولي "

إلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل

مريم ...

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الناتج الداخلي الخام ومساهمة قطاع المحروقات	93
02	تطور حجم التجارة الخارجية للجزائر 2010- 2016	94
03	تطور قيمة وحجم الصادرات النفطية الخام للجزائر 2010- 2015	95
04	سعر صرف الدينار مقابل العملات الأساسية	96

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	هيكل الاستثمارات في الخطة الرباعية الأولى1970-1973	11
02	توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي 1974-1977	13
03	استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	17
04	إعادة جدولة الديون	26
05	التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	33
06	التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	36
07	محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009	39
08	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	43
09	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري	54
10	تطور الاحتياطات المؤكدة والإنتاج والصادرات من النفط والغاز في الجزائر	57
11	رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات	58
12	تطور الناتج الداخلي الخام ومساهمة قطاع المحروقات للفترة 2012-2015	91
13	تطور حجم التجارة الخارجية للجزائر 2010-2016	92
14	تطور قيمة وحجم الصادرات النفطية الخام للجزائر 2010-2015	94
15	سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال 2012-2015	95
16	نسبة التضخم في الجزائر خلال 2012-2016	96
17	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 2013-2015	97

قائمة المحتويات

ملخص I

شكر وعرفان II

إهداء III

قائمة الأشكال IV

قائمة الجداول V

قائمة المحتويات ..... X –VI

مقدمة عامة ..... ا– ه

الفصل الأول: تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962–2014

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية(1962–1988) 8

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال 8

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية من خلال المواثيق والبرامج 8

الفرع الثاني: اتجاهات المخططات التنموية 10

المطلب الثاني: التصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري 14

الفرع الأول: إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري 14

الفرع الثاني: أهم الإصلاحات لفترة الثمانينات 18

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات المدعمة من طرف الهيئات الدولية (1989–2000) 21

المطلب الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989–1991) 21

الفرع الأول: برنامج الاستعداد الائتماني الأول 22

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 23

المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي(1994–1995) 25

الفرع الأول: محتوى الإستراتيجية المتبعة..... 25
الفرع الثاني: نتائج وأهداف اتفاقية الاستعداد الائتماني 27
المطلب الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي(1995-1998) 28
الفرع الأول: المحاور الأساسية للبرنامج..... 29
الفرع الثاني: النتائج المحققة من هذا البرنامج..... 30
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري والمخططات التنموية (2001-2014) 31
المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 32
الفرع الأول: محتوى وأسباب تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 32
الفرع الثاني: الأهداف العامة للبرنامج وأهم القطاعات المستهدفة..... 35
الفرع الثالث: نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004..... 37
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 37
الفرع الأول: محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو وأهدافه..... 38
الفرع الثاني: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ونتائجه..... 41
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014..... 42
الفرع الأول: مضمون برنامج الخماسي للتنمية..... 42
الفرع الثاني: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية 2010- 2014..... 44
الفرع الثالث: نتائج البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 45

الفصل الثاني: تطور قطاع المحروقات في الجزائر

المبحث الأول: مدخل عام حول قطاع المحروقات في الجزائر 49
المطلب الأول: بداية ظهور قطاع المحروقات الجزائري..... 49
الفرع الأول: المحروقات الجزائرية قبل الاستقلال..... 49
الفرع الثاني: المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال 50

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المحروقات الجزائرية 54
الفرع الأول: أهمية قطاع المحروقات الجزائرية 54
الفرع الثاني: خصائص قطاع المحروقات الجزائري 55
المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية الجزائرية 57
الفرع الأول: الاحتياطات من المحروقات 57
الفرع الثاني: الطاقة الإنتاجية والتصديرية 59
المبحث الثاني: الإصلاحات الطارئة على قطاع المحروقات الجزائري 59
المطلب الأول: ماهية قانون المحروقات 86-14 60
الفرع الأول: أسباب سن القانون 86-14 60
الفرع الثاني: مضمون القانون 86-14 61
المطلب الثاني: قانون المحروقات 05-07 63
الفرع الأول: التعريف بالقانون 05-07 63
الفرع الثاني: مرتكزات القانون 05-07 65
الفرع الثالث: تعديل القانون 05- 07 65
المطلب الثالث: قانون محروقات 2012 66
الفرع الأول: مميزات قانون المحروقات 2012 67
الفرع الثاني: قانون المحروقات 13-01 67
المبحث الثالث: محاولة التقييم العام للإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات 68
المطلب الأول: الآثار المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات 68
الفرع الأول: الآثار الإيجابية لإصلاحات قطاع المحروقات الجزائري 68
الفرع الثاني: الآثار السلبية لإصلاحات قطاع المحروقات الجزائري 69
المطلب الثاني: نتائج الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري 70

الفرع الأول: المكاسب المحققة 70
الفرع الثاني: خطر فقدان السيطرة على قطاع المحروقات الجزائري..... 72
المطلب الثالث: الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري 72
الفرع الأول: شروط إبرام عقد الشراكة 72
الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات 73
الفصل الثالث: دراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري
المبحث الأول: التحولات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات..... 78
المطلب الأول: ماهية التحولات الاقتصادية العالمية..... 78
الفرع الأول: ظهور التكتلات الاقتصادية..... 78
الفرع الثاني: إستراتيجية الشركات العالمية 79
الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية تستبعد سلعة النفط..... 81
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية العالمية في السوق البترولية..... 81
الفرع الأول: أنواع السوق البترولية 82
الفرع الثاني: الجهات الفاعلة في السوق البترولية..... 82
الفرع الثالث: أسعار النفط..... 84
المطلب الثالث: إتجاهات أسواق النفط العالمية 86
الفرع الأول: العوامل المؤثرة على أسعار النفط..... 86
الفرع الثاني: أهم الأزمات العالمية في سوق النفط 89
المبحث الثاني: أثر الأزمات النفطية (الأزمة الحالية) على الاقتصاد الجزائري..... 91
المطلب الأول: أثر الأزمة الحالية على المؤشرات الاقتصادية..... 91
الفرع الأول: أثر الأزمة الحالية على الموازنة العامة..... 91
الفرع الثاني: تأثير الأزمة النفطية على الناتج المحلي..... 92

الفرع الثالث: تأثير الأزمة النفطية على قطاع التجارة الخارجية..... 93
المطلب الثاني: التأثير على بعض المؤشرات الأخرى..... 96
الفرع الأول: تأثير الأزمة على سعر الصرف والتضخم..... 96
الفرع الثاني: أثر الأزمة على البطالة في الجزائر 97
المبحث الثالث: سبل تخلص الجزائر من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات الجزائري..... 98
المطلب الأول: إمكانيات الجزائر لتخفيف التبعية لقطاع المحروقات الجزائري..... 98
الفرع الأول: دعم الاستثمار الأجنبي المباشر 98
الفرع الثاني: العمل على تنشيط القطاع الصناعي..... 99
المطلب الثاني: إستراتيجيات الطاقات المتجددة..... 101
الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة 102
الفرع الثاني: أنواع الطاقات المتجددة..... 102
الفرع الثالث: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر 103
خاتمة عامة 107
قائمة المراجع XI

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بتغيرات عديدة وهامة أملتها الظروف والتحولات التي شهدتها كل من الساحتين المحلية والدولية، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، فقد تبنت الجزائر غداة الاستقلال إستراتيجيات قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد الجزائري، من خلال استعمالها للمؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، ولكن سرعان ما بدأت تلك الاستراتيجيات تكشف بوادر الضعف والاختلال، مما دفع بالدولة القيام بجملة من التدابير والإصلاحات الاقتصادية المتتالية والتي مست مختلف الجوانب الاقتصادية بمختلف قطاعاتها، بالإضافة إلى اعتمادها على الإيرادات الناجمة عن قطاع المحروقات، وذلك من أجل تحسين مستوى معيشة أفرادها وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم.

أصبح قطاع المحروقات يلعب دورا هاما وفعالا في تحسين وضع الاقتصاد، إذ يعتبر العمود الفقري له وذلك لأنه لا يزال إلى حد الآن وبعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي،لأنه يساهم بنسبة أكثر من 97% من الإيرادات الوطنية، وبالتالي فإن عدم نجاح السياسات والسبل والبرامج التنموية المعتمدة منذ الاستقلال في إطار النهوض بالمنظومة الاقتصادية الوطنية وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني يعرف بتبعيته المتزايدة لقطاع المحروقات.

ففي ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها قطاع المحروقات على المستوى العالمي وخاصة تلك التي مست الأسواق الدولية المتعلقة بالنفط، والتي شهدت تغيرات عديدة من بينها التقلبات الطارئة على أسعار النفط التي أدت إلى حدوث أزمات نفطية مست اقتصاديات جميع الدول بما فيها الدول المنتجة والمستهلكة للنفط سواء كانت من الدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية بما فيها الجزائر لكون قطاع المحروقات فيها قطاع حساس تتوقف عليه تقريبا عملية التنمية، مما جعلها تقوم بمجموعة من الإجراءات لتفادي أثر هذه الأزمات النفطية، وفي هذا السياق ومن أجل معرفة أهم التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

فيما تتمثل الانعكاسات التي قد تطرأ على الاقتصاد الجزائري في ظل التحولات أو التغيرات الاقتصادية العالمية التي يشهدها قطاع المحروقات؟

التساؤلات الفرعية:

يتطلب الوصول إلى إجابة شاملة وكافية لهذه الإشكالية تحليلها إلى تساؤلات فرعية تأتي على النحو التالي:

* ما هي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر؟

* ما أسباب ودوافع القيام بالإصلاحات في قطاع المحروقات؟ وهل حققت هذه الإصلاحات أهدافها المرجوة؟

*فيما تكمن التأثيرات المحتملة للتغيرات الاقتصادية المتوقعة على المستوى الدولي على مستقبل قطاع المحروقات في الجزائر؟

* فيما تتمثل أهم الاستراتيجيات البديلة للثروة النفطية على المستوى المحلي والدولي؟

فرضيات البحث:

بعد صياغة وبلورة إشكالية البحث وتحديدها ، ووضع الأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

* يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة حيث يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

* هناك ضغوطات عديدة داخلية وخارجية دفعت بالجزائر إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري، حيث حققت إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر أهدافها المرجوة.

* إن تأثير هذه الإصلاحات على قطاع المحروقات في الجزائر كان ايجابيا، وقد استفاد القطاع من ضغوط هذا الواقع الاقتصادي الدولي في تحسين أدائه وتدعيم دوره ومكانته في الاقتصاد الوطني، وفي تحصين نفسه من التهديدات التي كان يمكن أن يتعرض لها لو لم توضع هذه الإصلاحات المطلوبة.

* تعتبر الطاقات المتجددة أو الطاقة البديلة إستراتيجية بديلة وفعالة للثروة النفطية على المستوى المحلي والدولي.

أهمية الدراسة:

* تكمن أهمية بحثنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد الدولي.

* كونه أيضا من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة السواء بين الباحثين والمفكرين والاقتصاديين وبين رجال السياسة وقادة الدول.

* بما أن النفط مورد زائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له من الناحية الطاقوية أو الناحية القطاعية، تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة وللجزائر بصفة خاصة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

* محاولة إبراز أهمية قطاع المحروقات ومكانتها، خصوصا في ضوء التطورات الدولية الحالية في القطاع وبالتالي ضرورة العمل على الحفاظ على مواردها لتعزيز دورها وتثبيت مكانتها في الساحة الدولية وتقوية موقعها التفاوضي مستقبلا.

* التعرف على أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات في الجزائر.

* محاولة فهم كيفية تأثير التحولات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات على الاقتصاد العالمي وخاصة تلك المتعلقة بانخفاض أسعار النفط الحالية.

أسباب دراسة الموضوع:

*ارتباط موضوع البحث مع التخصص وهي الاقتصاد الدولي.

* هو موضوع اقتصادي هام وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز التحديات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص.

* ضرورة إيجاد إستراتيجيات فعالة بديلة لقطاع المحروقات الوطني.

منهج الدراسة:

لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، فالمنهج التاريخي اعتمدنا عليه في تتبع التطور التاريخي لقطاع المحروقات الجزائري على المستوى العالمي للخروج باستنتاجات لفهم الحاضر،أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في تحليل معطيات الجداول المرفقة حتى تساعدنا على فهم تلك المعطيات.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث بمثابة حلقة تكملة لبعض الدراسات والبحوث التي سبقته، حيث نجد أن هناك بعض الأبحاث التي تناولت موضوع المحروقات وأهميته الإستراتيجية بالنسبة للاقتصاد العلمي والوطني، ونظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في قلب موازين القوى الاقتصادية، نجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت التحولات العالمية لقطاع المحروقات وأسعار البترول وأثرهما على التوازنات الاقتصادية الكلية.

هذا وقد تم الاطلاع على بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث نذكر منها:

* مذكرة لمقليد عيسى بعنوان" **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**" وهي مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

الحاج لخضر–باتنة–، السنة الجامعية 2008/2007، وتضم هذه الدراسة المحروقات في الجزائر من حيث: إمكانياتها، أهميتها، خصائص الاقتصاد الجزائري من حيث الاعتماد على المحروقات، التحولات الاقتصادية وأثرها على قطاع المحروقات في الجزائر، كما ضمت المذكرة التحديات المستقبلية لقطاع المحروقات.

* دراسة لسرايري بلقاسم بعنوان"**دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي آفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**" وهي مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007، وتناولت هذه الدراسة مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي، التحولات الاقتصادية والتقنية لقطاع المحروقات في العالم، وأداء قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الإصلاحات.

*مذكرة لمباني عبد المالك بعنوان" **الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**" وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2014/2013، وتناولت هذه الدراسة التحولات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

خطة الدراسة:

حرصا منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تعرضنا فيه إلى تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1962-2014)، وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية، الأول درس الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية(1962إلى 1988)، أما الثاني فدرس الإصلاحات المدعمة من طرف الهيئات الدولية خلال الفترة(1989إلى 2000)، أما الثالث فخصص للمخططات التنموية للجزائر (2001إلى 2014).

الفصل الثاني: تطرقنا من خلاله لتطور قطاع المحروقات في الجزائر، وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية، الأول كان بمثابة مدخل عام حول المحروقات الجزائرية، أما الثاني فدرس الإصلاحات الاقتصادية الطارئة على قطاع المحروقات الجزائرية ومحاولة التقييم العام لها وهذا ما جاء في المبحث الثالث.

الفصل الثالث: تناول دراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية، الأول درس التحولات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات، أما الثاني فدرس أثر الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري، وأهم سبل تخلصه من التبعية الاقتصادية للقطاع وهذا ما جاء به المبحث الثالث.

الفصل الأول

تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة

2014-1962

تمهيد الفصل

لقد عرف الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه، ولعل أهم هذه المشاكل الوضعية المزرية التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي في المجال الاجتماعي،بالإضافة إلى المشاكل السياسية والاقتصادية منها الانخفاض في معدلات النمو، وزيادة حدة التضخم،وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية والخاصة في عقد الثمانينات بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الدين وما تشكله من ضغوطات تقف كمشكل أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي مما يؤدي إلى الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالجزائر إلى وضع إستراتيجية شاملة لإصلاح الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تصحيح الإختلالات الاقتصادية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق حيث بدأت السلطات العمومية بداية من التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع مما أدى إلى تراجع السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة في العقود السابقة والتي ركزت أساسا على أهمية القطاع العام في عملية التنمية.

وسنحاول أن نركز في هذا الفصل على مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال تعرضنا إلى أهم الإصلاحات والسياسات و البرامج المطبقة في الجزائر وذلك وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية(1962إلى 1988)

المبحث الثاني:الاقتصاد الجزائري والإصلاحات المدعمة من طرف الهيئات الدولية (1989إلى 2000)

المبحث الثالث:الاقتصاد الجزائري والمخططات التنموية(2001إلى 2014)

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية(1962إلى1988)

تبنت الجزائر في مسارها التنموي العديد من الإستراتيجيات و السبل بدءا بمجموعة من المواثيق والبرامج التي تم انتهاجها مباشرة بعد الاستقلال إضافة إلى جملة من المخططات التنموية خلال السبعينات، حيث اتبعت الدولة الجزائرية خلال هده المرحلة سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها ودلك من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم، ومن خلال هدا المبحث سنتطرق إلى مسيرة التصحيح الهيكلي الذاتي الذي قامت به الجزائر .

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال

عملت الجزائر خلال هده المرحلة بالعمل على وضع نظام تصحيح هيكلي ذاتي من أجل مواجهة المشاكل التي عرفتها بعد الاستقلال دون طلب المساعدة من الهيئات الدولية، ومن خلال هدا المطلب سنقوم بالتطرق إلى أهم المواثيق والبرامج والمخططات التي اعتمدتها الدولة خلال هده المرحلة.

الفرع الأول: السياسة الاقتصادية من خلال المواثيق والبرامج

لقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال سياسة اقتصادية قائمة على جملة من المواثيق والبرامج والمتمثلة فيما يلي:

أولا:برنامج طرابلس(1962)

يحدد هدا البرنامج الأرضية التي تجسدت عليها عملية التنمية، فهو يحلل المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني في الفئات الاجتماعية التالية:

* فئة الفلاحين الفقراء اللذين كانوا ضحية لنزع الملكية العقارية من طرف المستعمرين.

* فئة اجتماعية أخرى متوسطة وهي تمثل أصحاب الصناعات التقليدية و المستخدمين الصغار والمتوسطين والموظفين وصغار التجار ،وعددا من أصحاب المهن الحرة ،وكلهم يكونون ما يسمى بالبرجوازية الصغرى وغالبا ما كانت هده الفئة تشارك بنشاط في كفاح التحرير بتقديم الإطارات السياسية .[1]

* وهناك الطبقة البرجوازية نسبيا والتي تتكون من بعض رجال الأعمال وكبار التجار وأصحاب الصناعات، بالإضافة إلى الملاك العقاريين وأعيان الإدارة الاستعمارية. حاول برنامج طرابلس أن يدرس الوضع العام

[1]– دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر) 1990–2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006، ص 343–344

للمجتمع الجزائري قبل وأثناء حصوله على الاستقلال السياسي ،وذلك من خلال إبراز الخصائص الأساسية لحركة التحرير الوطني، فكان الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية وطموح الشعب، حيث يسعى برنامج طرابلس إلى بناء مجتمع متوازن اجتماعيا واقتصاديا ،وعلى هدا الأساس فإن خطوطه العريضة تتمحور حول النقاط التالية :

* بناء اقتصاد وطني يرتكز على مبدأ التخطيط في توظيف الموارد المادية والبشرية في قطاعاته المختلفة .

* تحقيق طموح الجماهير عن طريق رفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة ومحو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة تتمثل في محاربة الاستعمار والامبريالية من خلال دعم علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية والتحالف مع البلدان التي نجحت في دعم استقلالها وتحررت من السيطرة الإمبريالية، ودعم حركات التحرر والنضال من أجل والتحرر الدولي. [1]

ثانيا- ميثاق الجزائر(1964)

أعد من طرف جبهة التحرير الوطني وقام بتبنيه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية :

* خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

* توفير موارد الاستهلاك المحلي، وهذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها.[2]

* إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة، وكان كل من برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

ثالثا-الميثاق الوطني (1976)

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي يوم 27 جوان 1976 ترتكز أطروحات الميثاق حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بالثورة الصناعية والأهداف الكبرى للتنمية على وجه التحديد نقوم باستعراض مقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية:

[1]- ميثاق الجزائر 1964، **نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه**، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964، ص68

[2]- لعويسات جمال، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص1

" للتصنيع في الجزائر مدلول وأبعاد ثورة حقيقية ذلك لأنه مثل الثورتين الثقافية والزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدث من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد."

يتضح من هذا النص أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الاقتصادي للبلاد لنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على الزراعة إلى اقتصاد عصري تتداخل وتتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة ومنسجمة، ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تتدرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال.[1]

رابعا-الميثاق الوطني(1986)

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني ونوقش وصودق عليه من خلال استفتاء شعبي يوم 16جانفي 1986 كانت تهدف التنمية من خلال هذا الميثاق إلى:

* تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة ومواصلة تنمية الصناعات الأساسية .

* تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

* تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها وترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.[2]

الفرع الثاني:اتجاهات المخططات التنموية

لقد تبنت الجزائر نظام التخطيط كثاني وسيلة لحقيق التنمية بعد المواثيق والبرامج المعتمدة وسنستهل ذلك ب:

أولا: المخطط الثلاثي الأول(1967-1969)

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفها الاقتصاد الجزائري وهو مخطط قصير الأجل وقد انصب موضوع المخطط أساسا على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات وذلك لكون الإنتاج الصناعي محرك كل تنمية وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة في هذا المخطط 9.06 مليار دينا، أما التكاليف المبرمجة فقدرت ب19.58مليار دينار، وقد وزعت الاستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة وهي:

---

[1]- الميثاق الوطني 1976، **منشورات جبهة التحرير الوطني**، مطبعة المعهد التربوي، الجزائر، 1964، ص116

[2]- زايدي حسيبة، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012** -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 236

* الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دينار موزعة على الزراعة والصناعة على التوالي 1.88 مليار دينار و4.91 مليار دينار، الاستثمارات الشبه إنتاجية (كالتجارة والمواصلات)0.36مليار دينار، الاستثمارات غير الإنتاجية (كالمدارس)2.01مليار دينار.

وكانت تهدف الدولة من خلال هذا المخطط إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.[1]

ثانيا: المخطط الرباعي الأول(1970-1973)

كانت أهداف المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا، وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، وتم تحديد نسبة النمو السنوي ب9%، ولقد خصص لهذا الغرض 27.740 مليار دينار كاستثمار في هذه الخطة تتوزع كالتالي:

الجدول رقم (1): هيكل الاستثمارات في الخطة الرباعية الأولى 1970-1973

الوحدة :مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية%
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	0.800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	0.700	2
التجهيز الإداري	0.870	3
قطاعات أخرى	-	-
المجموع	27.740	100

Source :plan quadriennal1970-1973 ,rapport gènèral,p197,sur le site:http / /aan.mmsh.univ-aix.fr/PDF /AAN-1970-09-32.pdf ,consulté le1-28 /12/2016à14h22.

[1]- زايدي حسيبة، **مرجع سابق**، ص2

و يتضح من هذا المخطط هو من جهة أطول من المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي كان مخططا قصير الأجل، بينما يعد المخطط الرباعي الأول مخططا متوسط الأجل، ومن جهة أخرى يتضح بأن حجم الاستثمارات في هذا الأخير هي أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط السابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات والصناعة قد أوليت اهتماما كبيرا إذ خصص لها مبلغ 12.400 مليار دينار من مجمل الاستثمارات المخطط وهذا ما يؤكد استمرارية السير الذي اختارته الجزائر في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ألا وهو الاعتماد على الصناعة بصفة عامة وعلى الصناعة الأساسية بصفة خاصة، كما أنه لم يهمل الزراعة حيث خصص لها 4.140 مليار دينار من مجمل الاستثمارات المخططة.[1]

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة وخاصة الحديد والمحروقات ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والالكترونيات، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج المحلي الخام، حيث حقق65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969."[2]

حيث أن الصناعة لازالت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الكلية المخططة، إذ شكلت نسبة 44% ثم ارتفعت إلى51.7%بعد المراجعة، وهذا يعني أن المراجعة كانت لصالح القطاع الصناعي حيث وجهت كل المبالغ المضافة له والجدول الموالي يبين لنا أي فرع أولاه اهتماما أكبر:

[1] - **PLAN QUADRIENNAL, RAPPORT général**, p197, sur le site : http / /aan.mmsh.univ-aix.fr/PDF /AAN-1970-09-32.pdf, consulté le1-28 /12/2016à14h22.

[2]- زايدي حسيبة ،**مرجع سابق** ، ص240

الجدول رقم(2): توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال الفترة 1974-1977

الوحدة: مليار دج

الفروع	المبلغ المخطط	%	المبلغ بعد المراجعة	%
المحروقات	**19.50**	**40.36**	**26.00**	**39.7**
المناجم	**1.10**	**2.28**	**0.800**	**1.22**
الكهرباء	**1.525**	**3.16**	**1.700**	**2.6**
الحديدوالصلب	**5.865**	**12.14**	**8.000**	**12.2**
تركيب الآلات	**4.10**	**8.49**	**4.550**	**6.9**
الصناعات الميكانيكية	**6.238**	**13.00**	**10.700**	**16.3**
الكيمياء	**4.00**	**8.28**	**4.850**	**7.4**
صناعة الأغدية	**1.47**	**3.05**	**2.250**	**3.4**
النسيج	**1.420**	**2.94**	**2.000**	**3**
الجلود	**0.170**	**0.35**	**0.300**	**0.4**
الخشب والورق	**1.600**	**3.31**	**3.000**	**6.5**
الصناعةالمحلية	**0.910**	**1.90**	**1.0150**	**1.7**
الدراسات العامة	**0.42**	**0.90**	**0.50**	**0.007**
المجموع	**48.318**	**100**	**65.350**	**100**

المصدر: زرقين عبود، **صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996، ص85

إن النسبة الكبيرة من الاستثمار في القطاع الصناعي بقيت من نصيب قطاع المحروقات بنسبة 40.36% من مجمل الاستثمارات المخططة باعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية، كما نلاحظ الاهتمام بصناعة الحديد

والصلب فكان نصيبه يقدر ب 5.865مليار دج وبعد المراجعة أصبحت بمبلغ 8.000 مليار دج.[1]

لقد تبن تبين من خلال المخططات السابقة أن الإنجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات وهذا راجع إلى تعميم ارتفاع الأسعار في جميع البرامج الاستثمارية وهو ما أدى إلى ظهور سلسة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع، هذا التقييم أصبح ضروريا لا يمكن إهماله بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات وظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة انجازات من مخطط إلى آخر، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن انجازها سنة1978 حوالي 800 مليار دج وهذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخططة.

المطلب الثاني:التصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر خلال فترة السبعينات عدة اختلالات على المستوى الداخلي والخارجي مما أدى إلى انخفاض أدائها الاقتصادي الشيء الذي أدى بالسلطات الجزائرية وبعد تقييم مرحلة الستينات والسبعينات إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية إصلاحية أخرى، أسلوبها التخطيط ووسائلها تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على المستويين العضوي والمالي.

الفرع الأول: إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري

في ظل الظروف السابقة قامت الجزائر في عقد الثمانينات بإصلاحات اقتصادية واجتماعية من خلال وضع مخططين للتنمية والمتمثلين في المخططين الخماسيين الأول والثاني واللذان سنتطرق إليهما بالتفصيل من خلال هذا المطلب.

أولا: المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

جاء المخطط الخماسي الأول و هو يحمل إستراتجية تنموية جديدة ،تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وفق أهداف نلخصها على النحو التالي:

العمل على استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل وتدعيم الاقتصاد الوطني الاهتمام أكتر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990بفضل التنمية المستمرة وتوسيع و تنويع الإنتاج الوطني و تكييفه مع تطور الاحتياجات العامة و هدا لإقامة و تنمية نشاطات الاقتصادية المتكاملة وبناء سوق وطنية داخلية نشيطة و قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من الفترة السابقة التقليل من القيود التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي.

[1]– موزاي بلال، **الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003، ص13

و منه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي إن يتطور إلا بشرط التحكم التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد و جعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي و تنويعه .[1]

وهذه الأهداف من شأ نها أن تستجيب للتطور الذي شهده الاقتصاد الوطني من حيث توسعه أفقيا أو عموديا أومن حيث الحجم إذ وصل عدد الشركات بين سنتين 1993 إلى 1980 إلى حوالي 150 شركة وطنية وهي الأسباب ذاتها التي عجلت بصدور المرسوم رقم 240/80 المؤرخ في 14أكتوبر 1980 الذي نص على ثلاث أهداف هيكلية :

الأول: تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.

الثاني: تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية .

الثالث: توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

لقد كان المخطط الخماسي الأول أثناء تنفيذه يستند إلى حقيقتين في غاية الأهمية:

* العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية.

* كون أسعار البترول شهدت انتعاشا ملفتا، إذ لامس سعر البرميل سقف 40 دولار سنة 1981 ولم يشهد له انخفاض تحت27دولار خلال هذا المخطط.[2]

وينادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف انجاز المشاريع الاستثمارية وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، وانتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى مع متطلبات المجتمع حيث اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية .

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

تعتبر هذه الفترة (1958-1989) من أصعب الفترات بعد الاستقلال لما آلت إليه أوضاع البلاد من نقص في السيولة وتراجع في النمو بالإضافة ارتفاع مستوى الضغط الاجتماعي، حيث جاء المخطط الخماسي الثاني

[1]- دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص 350

[2]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر،1993، ص 48

بعد تجربة أربعة مخططات تنموية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط عام 1967 لقد راعى المخطط العلاقات التوازنية بين الظواهر الاقتصادية الكبيرة كالعرض والطلب والتكامل بين القطاعات والتوازن بين الأقاليم المختلفة، أما فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الدولي فقد أخد المخطط الخماسي الثاني في الاعتبار ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 لأن لها علاقة مباشرة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.[1]

حيث يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الجزائري إذ يعتمد بذاته على إنجازات المخطط السابق ويهدف المخطط الخماسي الثاني عامة إلى ما يلي:

* تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات والمحافظة على الاستقلال الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

* تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات.

* المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها .

* تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.

* تحسين فعالية جهاز الإنجاز والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين(المؤسسات والعائلات).[2]

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه الفترة فقد خصص لهذا المخطط كاستثمار حوالي 550 مليار دج مما يسمح بفرض فعالية أكبر لجهاز الإنتاج بصفة عامة وإنجاز الاستثمارات بصفة خاصة لتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية وفي الجدول الموالي استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1995-1989

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص141

[2]- دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص354

الجدول رقم(3): استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

الأنشطة	القيمة(10^9 د ج)	النسبة%
الزراعة	30	5.45
الري	41	7.45
الصيد البحري	1	0.18
الغابات	7	1.27
المجموع	79	14.35
المحروقات	39.8	7.23
الكهرباء	28.3	5.14
البتر وكيمياء	11.1	2.01
المعادن	13	0.54
الحديد والصلب	18	3.27
البناء الميكانيكي	16.6	4.83
صناعات أخرى	47.4	8.61
مجموع الصناعات	174.2	31.63
مجموع باقي القطاعات	296.8	53.92
المجموع العام	550	100

المصدر: **تقرير عام المخطط الخماسي الثاني1995-1989**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص230.

أهم الملاحظات التي يمكن استخراجها من الجدول عن تطور إنجاز استثمارات المخطط الخماسي الثاني:[1]

* النتيجة الأولى التي يمكن أن نبدأ بها هي انهيار أسعار البترول سنة 1986 بنسبة تراوحت بين 60 إلى 70%، حيث كانت ضربة عنيفة على الاقتصاد الوطني الذي أصبح عاجزا بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة على تمويل تنميته وتموينها.

[1]- موزاي بلال، **مرجع سابق**، ص143

* نتيجة الثانية هو اتجاه الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات لتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي والخدماتي كما هو مبين في الجدول.

* النتيجة الثالثة هي تسجيل تناقص في الاستثمارات الفعلية أقل من الاستثمارات المقررة بحجم 370.5 مليار دج، ويمثل هذا الرقم الاستثماري الفعلي 67.3% من الهدف المحدد 550 مليار دج.

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية، وسياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة و التي ترمي إلى فتح اقتصادها و تحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي.[1]

الفرع الثاني: أهم الإصلاحات لفترة الثمانينات

لقد قامت الجزائر من أجل النهوض باقتصادها إضافة إلى المخططين السابقين إلى مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية والتي تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم تلتها استقلالية المؤسسات بالإضافة إلى مختلف القوانين التي أصدرتها في تلك الفترة والتي تشجع الاستثمار الأجنبي.

أولا: مضمون الإصلاحات الاقتصادية

لقد تضمنت الإصلاحات الاقتصادية عدة نقاط نوجزها في ما يلي:

* إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية وذلك من خلال إعطاءها استقلالية أكثر، بحيث أنها تتكفل بشؤونها بشكل مباشر والتحسن المستمر لإنتاجية العمل ورأس المال والتحكم في الشؤون المالية، وبعث روح المبادرة ودراسة سوق العمل من خلال احتياجاتها وعروضها للعمل، إضافة إلى تغيير العقليات القديمة المكتسبة من الفترة السابقة كل ذلك من أجل إيجاد آليات جديدة تحمي المؤسسة الاقتصادية والعمومية من الانهيار ومنه إلى التخلي عن الطبقة العاملة مما يزيد من تفاقم أزمة البطالة.

* من بين قوانين الإصلاحات ظهرت صناديق المساهمة مصاحبة للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية حيث تهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في التنمية والمتابعة لتنفيذ مخطط المؤسسة والرقابة فهو

[1]- بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية**-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 12/11مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص7

العون الإنمائي للدولة لتسيير الأموال العامة ومنه تولي القيام باستثمارات اقتصادية لحساب الدولة وذلك عن طريق المساهمة في رأس المال.[1]

* توجيه القطاع الفلاحي إلى خلق مناصب عمل وامتصاص الفائض المترتب عن تغيير سياسة الإصلاح الذاتي وفائض العمالة المترتب عن تناقص الاستثمارات الجديدة الناجمة عن انخفاض الواردات.

* الاعتماد على الذات حيث أن التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوضا عن التنمية التي تعتمد على جهود خارجية.

* الإنسان مصدر العملية التنموية حيث أن التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات تأكد بأن نجاحها مرهون بالإنسان الذي يعتبر عماد التنمية.

* الأخذ بتجارب السنوات السابقة حيث أن الإصلاحات الجديدة تأكد انه على النخبة الحاكمة في المجتمع إن تقاوم الضغوطات الناتجة عن أفراد المجتمع وتجنب الوعود التي يصعب تحقيقها.

* التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية حيث أن الإصلاحات ترمي إلى عملية مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشييد شواهد ومعالم كان يضن بأنها حضارية، لأن إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية.[2]

رابعا: أهم القوانين الصادرة خلال هذه الفترة

أصدرت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة عدة قوانين المتمثلة فيما يلي:

1-قانون الاستثمار رقم 82-11المؤرخ في 21اوت 1982*

"بعدما أعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغلاله، نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

[1]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص170

[2]- دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص358

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 1983-1985 حوالي 2328 مشروع، ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو، خاصة في قطاع المحروقات."[1]

2- قانون الاستثمار رقم 86 -13المؤرخ في 19اوت 1986

لقد اتمم وعدل قانون82-11 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا خاصة في قطاع المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد والذين هم في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مجبورون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51%على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو خفض رأس المال المساهم به، وتحويل بعض رواتب العمال الأجانب.[2]

3- قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988

تبنت الجزائر قانون 88-25 بالموازات مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى استقلالية المؤسسات العمومية، وهذا من أجل تحرير المؤسسات في السوق المحلية والدولية وتحميلهم المسؤولية، وهذا بإتباع سياسة اقتصاد السوق المماثلة في المنافسة والبقاء وتحقيق المردودية المالية، فأصبحت المؤسسات العمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية وأصبحت غير خاضعة للوصاية الوزارية، كما أصبحت غير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري، أي يكون تأسيسها في شكل شركة أموال وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس المال التأسيسي المدفوع، وقد جاء في نفس السنة القانون الخاص بالتجارة الخارجية والذي عمل على تعويض نظام

---

[1]- **رقم 13/82المؤرخ في 28سبتمبر 1982المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها**، الجريدة الرسمية، العدد35، ص 69

[2]- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2010-2011، ص62

التسريحات والمطبق مسبقا، وفي جويلية 1989 صدر قانون الأسعار حيث تم حساب سعر البيع على أساس التكاليف وقانون الطلب والعرض والمنافسة باستثناء بعض المواد التي بقت خاضعة للنظام السابق حتى سنة 1993.

إن أهم ما يميز هذه المرحلة و طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الجزائر مند 1980، حيث يمكن وصف هذه الإصلاحات بأنها إصلاحات ذاتية قامت بها الجزائر، كما أن إعادة الهيكلة لم تعالج الخلل من جذوره فمعظمها دارت حول الحجم الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية والمركز المالي لها، ولم تمس الإطار القانوني والتأسيسي لهذه المؤسسات باعتباره حجر الأساس في نجاح أي مشروع اقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية، وبذلك بدأت الجزائر في المرحلة الموالية بالدخول في نوع جديد من الإصلاحات و الدخول في مفاوضات جديدة مع المنظمات الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة تتماشى مع اقتصاد السوق.[1]

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات المدعمة من طرف الهيئات الدولية(1989-2000)

إن تعثر الجزائر في النهوض بالاقتصاد الوطني عقب محاولة السلطات التصحيح الاقتصادي الذاتي الذي قامت به في العشريتين السابقتين جعلها تلجأ إلى الهيئات الدولية، حيث نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم البرامج والاتفاقيات الموقعة بين الجزائر وصندوق النقد والبنك الدوليين.

المطلب الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول(1989-1991)

لقد وقعت الجزائر على اتفاقيتين مع مؤسسات النقد الدولية وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض والحصول على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وضمن هذا المطلب سنتطرق إلى ما تضمنته هذه الاتفاقيات.

[1]- بشير عمران، **نمدجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2004-2005، ص78 .

الفرع الأول: برنا مج الاستعداد الائتماني الأول

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30ماي 1989 حيث استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص باحتياطاتها وهو حق يجري بصفة آلية، كما طلبت سحبا من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكلا من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة انخفاض حصيلة صادرات النفط وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب، حيث وافق الصندوق على إعطائها حق التمويل التعويضي.

وقد بلغ حجم المساعدة الذي استفادت منها الجزائر بنحو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل584 مليون دولار أمريكي كقروض خصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي من جراء انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب.[1]

كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية، وقد كان الهدف الرئيسي من وراء هذا الاتفاق هو القيام بمجموعة من التدابير المتمثلة في :

* إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقييدا، العمل على تخفي العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحسين وضعية المالية العامة .

* تخفيض سعر العملة الوطنية، إدخال نظام مرن للأسعار من خلال الإزالة التدريجية للتنظيم الإداري لها .

وتنفيذا للاتفاق عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية أكثر تشددا مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة العامة من 27.8مليار دج سنة 1988إلى 4.7مليار دج سنة 1989 ليصبح الرصيد موجبا سنة 1990 ب17.7مليار دج ومع استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990إلى 700مليون دولار فقط وهو أدنى مستوى منذ سنة 1973 واستمرار عجز ميزان المدفوعات، باشرت الجزائر تطبيق أحد البنود الرئيسية في وصفة العلاج الصندوقية وهي تخفيض العملة الوطنية.

[1]– حسيبة زايدي، **مرجع سابق**، ص253

تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 28.7% بين سنتي 1988-1989 و17.7% بين سنتي 1989-1990 لينتقل سعر صرف الدولار من 5.9دج سنة 1988 إلى 7.6دج سنة 1989 ثم 9دج سنة 1990.[1]

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

لقد ساهم عبء الديون الخارجية وخدماتها في اتساع الخلل في الاقتصاد الجزائري مما اثر في فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات، مما استدعى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وذلك ابتداء من الرسالة التي وجهتها الجزائر بتاريخ 27 أفريل 1991 التي أعلنت فيها عن إرادة الحكومة الجزائرية في إحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد من خلال العمل على :[2]

* تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على تنشيط هذه الأخيرة من خلال دور المؤسسات العمومية وخاصة في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية .

* ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية اكبر لتحويل الدينار.

وعلى هذا الأساس تم التوقيع على اتفاقية استعداد ائتماني ثانية مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 3جوان 1991 لمدة 10أشهر تحصلت الجزائر بموجبها على300 مليون وحدة سحب خاصة (404 مليون دولار) توزع على أربعة شرائح قيمة كل واحدة 75مليون وحدة سحب خاصة 100مليون دولار علاوة على إمكانية منح قرض في إطار تسهيل التمويل التعويضي قدره 210 مليون وحدة سحب خاصة في حالة في حالة انهيار أسعار الصرف في الأسواق العالمية إضافة إلى توجيه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل مرافقة التيار الإصلاحي في الجزائر.[3]

وفي إطار الاتفاق عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي من بينها تحرير التجارة الخارجية تدريجيا فقد ألغت قيود الاستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة حيث تم إصدار التعليمة 91-03المؤرخة في 21افريل 1990والتي تسمح لأي كيان مقيد في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها بالجملة وهو الشيء الذي يساعد على زيادة المنافسة من جهة وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية من جهة أخرى .

---

[1]- إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2012، ص184

[2]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر،1996، ص199

[3]-Benissad Hocine**, Algérie :de le Planification Socialiste à l'Economie de March** , ENAG édition , 2006 , Alger ,p140

إضافة إلى عمليات تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة والتي خصصت لها المبالغ التالية 16.9مليار دج سنة 1991ثم 42.5 مليار دج سنة 1992 ثم 83.5 مليار دج سنة 1993 وهي مبالغ محددة في قوانين المالية للسنوات المشار إليها ،وكذا الاستمرار في عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بحيث أصبح الدولار الواحد يعادل 21.8 دج سنة 1992 بعدما كان يعادل 18.5 دج سنة 1991 أي بتخفيض قدره 17.8%.[1]

وللتذكير فإن إقساط الاتفاق تم سحبها على النحو التالي الأول في جوان 1991 الثاني في سبتمبر 1991 والثالث في ديسمبر 1991 أما القسط الرابع والأخير والذي كان من المفروض أن يتم سحبه في مارس 1992 فقد جمد نتيجة لشعور الصندوق بأن السلطات الجزائرية لم تلتزم ببنود الاتفاق، إذ اصطدم تنفيذ البرنامج بالأزمة السياسية التي نشبت بعد إلغاء الانتخابات التشريعية وكان لزاما على الحكومة آنذاك أن تتخذ إجراءات من شأنها امتصاص التذمر الاجتماعي، تلك الإجراءات التي تخرج عن الشروط التي فرضها الصندوق على الجزائر مما جعل الصندوق يمتنع عن دفع القسط الرابع من الاتفاق المقدر ب75مليون وحدة سحب خاصة، وعليه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتي تعد خرقا لما اتفق عليه مع الصندوق والمتمثلة في:

* إعطاء الدولة دورا أكثر حيوية في تنظيم الاقتصاد من خلال مراقبة التجارة الخارجية بإصدار التعليمة 625 المؤرخة في 08 أوت 1992.

* العودة إلى تطبيق سياسة ميزانية توسعية من خلال الاعتماد على الحلول التضخمية (الإصدار النقدي) بغرض دعم النشاط الاقتصادي وهو ما ترتب عنها مجددا إلى تفاقم العجز في الميزانية.

* تجنب إعادة جدولة الديون الخارجية و التقليص من الواردات .

لكن التغيرات المذكورة على مستوى السياسة الاقتصادية لم تحسن الوضع الاقتصادي للبلد بل على العكس زادت الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي ب 2% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة مما أدى إلى تغيير مقدار التضخم و بالتالي تغيير قيمة الدينار بحوالي 21.2% بسبب الارتفاع في الكتلة النقدية، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.3%.[2]

[1]-Benissad Hocine, **L'ajustement structurel ,l'expérience du Maghreb**,OPU **,** Alger , 1997 , P61

[2]– مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار**، مجلة علوم إنسانية، مجلة إلكترونية، العدد18، 2005, ص94.

لقد ساهم الانخفاض الحاد بأسعار المحروقات في إحداث آثار سلبية على ميزان المدفوعات مما زاد في أعباء الديون الخارجية و خدمة الدين.أمام هذه المؤشرات السلبية لم يعد للجزائر سوى مخرج واحد أن تقبل سلطاتها العمومية و المالية مرة أخرى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية و القيام بإصلاحات اقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995)

بموجب اتفاق التثبيت الموقع بين الجزائر و صندوق النقد الدولي و الذي دخل حيز التطبيق في ماي 1994 تحصلت الجزائر على قرض قدر ب 457.2 مليون وحدة سحب خاصة صاحبه اتفاق مع البنك العالمي للحصول على قرض ب 374 مليون دولار في إطار قروض تمويل الطوارئ وقد أعدت الجزائر في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الذي امتد من أفريل 1994إلى ماي 1995 إستراتيجية تسعى إلى تثبيت الاقتصاد قبل الدخول في إصلاحات هيكلية ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على محتوى هذه الإستراتيجية وأهم الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى اعتمادها.

الفرع الأول: محتوى الإستراتيجية المتبعة

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مدا خيل الجزائر الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال الممتدة من سنة 1986إلى 1991 كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80%من حصيلة الصادرات، ما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرار كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج إلى القروض وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونها مما جعلها تستنجد بصندوق النقد الدولي من أجل وضع إصلاحات أخرى تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن وهذه الإستراتيجية تتلخص فيما يلي:[1]

* تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1]- إكرام مياسي، **مرجع سابق**، ص188

* إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

إن هذه الإستراتيجية مستوحاة من شرطية صندوق النقد الدولي الذي وافق على منح الجزائر مساندة مالية لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(4): إعادة جدولة الديون

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا– النمسا– كندا –فرنسا
أكتوبر 1994	بلجيكا– فيلندا–اسبانيا – برتغال
نوفمبر 1994	دانمارك –ألمانيا–سويسرا
ديسمبر 1994	السويد –الولايات المتحدة الأمريكية –اليابان –بريطانيا–النرويج
مارس 1995	ايطاليا

المصدر: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص138

يمثل الجدول إعادة جدولة ديون الجزائر مع أهم الدول الدائنة لها في الفترة مابين 1994–1995، حيث كانت الدفعة الأولى في سبتمبر 1994 والتي كانت تخص كل من هولندا، النمسا، كندا، فرنسا والثانية كانت في أكتوبر 1994 وضمت الدول بلجيكا، فيلندا، اسبانيا، برتغال، والثالثة كانت في نوفمبر1994 وشملت كل من دانمارك، ألمانيا، سويسرا، أما الرابعة فكانت في ديسمبر 1994 والدول وشملت كل من السويد، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان، بريطانيا، النرويج، والأخيرة شملت ايطاليا وذلك في مارس 1995.

ومن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها نوجزها فيما يلي:

* ارتفاع حاد في التضخم مع عجز في استيراد قطع الغيار والآلات الصناعية مما أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50%.

* عجز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجع المسجل في أسعار النفط حيث قدر العجز ب 1.3مليار دولار سنة 1994.

* امتناع بعض الدول عن منحها قروض للجزائر إلا بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي وخاصة فرنسا لأنها أكبر دائن.[1]

الفرع الثاني: نتائج وأهداف اتفاقية الاستعداد الائتماني

لقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق جملة من الأهداف ومن خلال ما سنتطرق إليه سنتعرف على أهم النتائج التي حققتها الدولة من هذا الاتفاق:

أولا: أهم أهداف الاتفاق

إن الاتفاق الثالث والمسمى باتفاقية الاستعداد الائتماني تتلخص أهدافه فيما يلي:

* إعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة والبحث عن التوازنات المالية الكلية.

* التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية.

* العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي بين 3%و6% وذلك ما بين سنتي 1994 و1995.

* إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها وإنعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.

* تنويع الصناعات خارج قطاع المحروقات وإعطاء قانون لقطاع المحروقات .

* التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية، وذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر ب9.2%سنة 1993.

* تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية .

حيث عملت الجزائر جاهدة من أجل إقناع صندوق النقد الدولي بتقديم يد المساعدة لها من أجل تحقيق أهدافها المرجوة وتجسيدها على أرض الواقع وليس حبرا على ورق.

حيث أن المتتبع للإجراءات المتخذة فعليا من قبل صندوق النقد الدولي يدرك تسارع تنفيذ الاتفاق المبرم بين وبين الجزائر إذ عبر صندوق النقد الدولي عن ارتياحه لتنفيذ هذا الاتفاق وعمله على بلوغ الأهداف المسطرة.[2]

---

[1]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، مرجع سابق، ص138

[2]- الهادي خالدي، **مرجع سابق**، ص ص 212،214

ثانيا: النتائج المحققة من الاتفاق

بما أن الصندوق عمل جاهدا على بلوغ الأهداف المسطرة بينه وبين الجزائر فيمكننا القول بأنه من المؤكد تم الوصول إلى عدة نتائج التي نوجزها فيما يلي:

* مواصلة تحرير الأسعار حيث بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 %بما فيها أسعار المواد الأساسية والأدوية مع ارتفاع أسعار النقل والهاتف وخدمات البريد بنسب تتراوح مابين 20%إلى30%.

* تخفيض سعر الصرف بنسبة 50%حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل دولار واحد من 23.4دج سنة1993إلى35.1د ج سنة1994 ثم تخفيض آخر مابين سنتي 1994و1995 بنسبة 35.6% لينتقل بذلك سعر صرف الدينار مقابل دولار واحد 47.6د ج سنة 1995.

* التحرير الشامل للتجارة الخارجية بعدما عرفت تقييدا بفعل التعليمة رقم 13المؤرخة في 12افريل 1994 لتلغي التعليمة السابقة وأهم ما احتوته هو السماح بكل عمليات استيراد البضائع دون أي قيد إداري ابتدءا من01 جانفي 1995، وبذلك تصبح الجزائر أكثر الدول من المغرب العربي تحريرا لتجارتها الخارجية من السلع.[1]

* تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي وتخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.

* لم يتحقق النمو المقدر ب 3%وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4% وذلك راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 2.5%.

* تم تمويل العجز من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية وفرض نسبة 2.5% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة 16.5% سنويا.

مما سبق نستخلص بأن نتائج الاتفاق لم تكن بكاملها إيجابية على الاقتصاد الجزائري بل هناك منها ما كان سلبا عليه. [2]

المطلب الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)

لقد حدد مبلغ هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بقيمة 1169.28مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1.8مليار دولار أمريكي ويمثل هذا المبلغ 127.8 من حصة الجزائر، ويندرج هذا الاتفاق في نطاق

[1] - Benissad Hocine**, Algérie :de le Planification Socialiste à l'Economie de Marché** ,op cit ,p140

[2]- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**،مرجع سابق، ص142

الميكانيزم الموسع للقروض – التمويل الموسع MEDC – الذي شرع في تنفيذه في 22 ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998 وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت الجزائر بسحب القسط الأول وقدره 325.28 وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي 844.08 وحدة سحب خاصة على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998.

وقد كان الهدف من هذا الاتفاق هو إعادة الاستقرار للاقتصاد الجزائري وتجاوز المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق بأقل التكاليف وذلك انطلاقا من العديد من المحاور الأساسية بغية الوصول إلى جملة من النتائج التي نوجزها وسنتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: المحاور الأساسية للبرنامج

إن برنامج التصحيح الهيكلي الذي تم الاتفاق عليه بين الجزائر وصندوق النقد الدولي يقوم على مجموعة من المحاور الأساسية التي نوجزها فيما يلي:

* السياسة النقدية التي تهدف من خلال هذا البرنامج إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من التضخم حتى تصل إلى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب سقوف الغير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة الائتمانية وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمان التفضيلي لقطاعات معينة.

* تحرير الأسعار وذلك لإزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع و الخدمات، و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب ب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و 1996 بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة و التي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و ارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية.

* تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف وتهدف من خلال هذا البرنامج إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي

كانت ممنوعة قبل ذلك و الاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.[1]

* تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية الذي كان الهدف منها ترقية و تشجيع القطاع الخاص و خلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني و الدولي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص و هذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 و ذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية و التنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس المال المؤسسات العمومية و هذا في حدود 49 %ووسعت المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من قانون الخوصصة لسنة 1995 بينما أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفريل 1996 مدعما من طرف البنك العالمي وخصص للمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات واستفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج، بالإضافة إلى إصلاح المؤسسات العمومية من أجل تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤوليتها وإجبارها على تحسين مردوديتها والاهتمام بالقطاع الفلاحي بهدف تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة بترقيته وإدماجه في المخطط الإقليمي وكذلك قطاع السكن.

الفرع الثاني:النتائج المحققة من هذا البرنامج

لقد مكن التعديل من إعادة التوازن لميزانية الدولة في سنة 1995 وحقق فائضا في سنة 1996، كما تم تقدير سنويا يساوي 4%مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 5% في الفترة مابين 1997 حيث دلت التوقعات على تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998، وهو ما كان قد سيسمح بمعالجة الديون بمساعدة نمو الناتج المحلي الخام، وقد مكن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني.

حيث تم وضع حد للركود الاقتصادي، ومن أجل تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو انتهجت الجزائر سياسة صارمة وضعت من خلالها برنامج تعديل للمدى المتوسط مسند باتفاق التسهيل الموسع لتدعيم النمو الاقتصادي بقوة ، ولقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال : [2]

* زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 والتي قدرت بحوالي 15%مقابل نسبة 4.4% لقطاع المحروقات ونسبة2.7 %لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات مع تراجع حاد للقطاع

[1]– مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مطبعة دار هومة، الجزائر،2008، ص ص 127،128

[2]– زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2005–2006، ص179

الصناعي (-1.4%) وانخفاض العجز في خزينة الدولة بالإضافة تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5%مقابل توقع قدر ب14%سنة 1994.

* مواصلة تعديل سعر الصرف سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف البنك الجزائري.

* تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات واستحداث آليات تأمين ملائمة لقروض التصدير وتحسين الحماية الاجتماعية وتنظيم السوق وتنمية محيط محفز للقطاع الخاص وهو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة 1993 وإصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتوافق مع حفز النشاط الاقتصادي وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية و تدعيم برنامج الخوصصة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

وعليه فقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسية لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية:[1]

* إعادة تنشيط السياسة النقدية باستقلال البنك الجزائري عن الخزينة العامة.

* انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى ممكن 0.34%في سنة 2000 بعدما بلغ 29%سنة 1994.

* ارتفاع احتياطي سعر الصرف إلى أكثر من 22 مليار دولار والتحكم في الكتلة النقدية خاصة M2.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري والمخططات التنموية(2001إلى2014)

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تجربة تنموية جديدة حيث بدأت بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة مختلفة عن سابقتها تعرف بسياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال تنشيط الطلب الكلي وهي سياسة مالية توسعية ذات توجه كنزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي قصد تحفيز الإنتاج.

و لقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال استخدام عائدات البترول غير المتوقعة بالاستفادة من الطفرة النفطية والأسعار المرتفعة للبترول إبتداءا من سنة2001 والتي ساهمت في ازدياد الإيرادات الضريبية من المحروقات ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى المخططات أو البرامج المجسدة خلال الفترة 2001إلى 2014.

[1]- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي العلمي السياسات الاقتصادية :واقع وآفاق، يومي 30-29 نوفمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، ص 14

والتي تتمثل في ثلاث مخططات تنموية نوجزها في ثلاث مطالب أساسية.[1]

المطلب الأول: برنا مج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

سنتطرق من خلال هذا المطلب على محتوى هذا البرنامج وأهم الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى تبنيه والعمل على تطبيقه بالإضافة إلى الأهداف الرامية من خلاله وأهم القطاعات المستهدفة في هذا البرنامج والنتائج المحققة منه.

الفرع الأول: محتوى وأسباب تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد لجأت الجزائر إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لعدة أسباب وضمن وثيقة تحمل في محتواها أهم ما يتضمنه البرنامج وهذا ما سنتعرف عليه فيمايلي:

أولا: محتوى البرنامج

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة الممتدة من 2001إلى 2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 افريل 2001 حيث يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، الإطار المعيشي لحياة السكان،التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.[2]

ولقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار د ج أي أكثر من 07 مليار دولار لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة 2001-2004 في الجدول الموالي:

---

[1]- زايدي حسيبة ،**مرجع سابق** ، ص257

[2]- **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement** –Algérie -,Le Gouvernement Algérien , juillet 2005 ,p11.

الجدول رقم (5): التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

الوحدة: مليار دينار

سنوات البرنامج	المبالغ المالية	نسبة المبالغ (%)
2001	**205.4**	**39.12**
2002	**185.9**	**34.41**
2003	**113.2**	**21.56**
2004	**20.5**	**3.90**
المجموع	**525**	**100**

المصدر: ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"مصالح رئاسة الحكومة، ص65

يتبن من خلال الجدول تركيز السلطات العمومية على السنتين الأوليين لفترة تنفيذ البرنامج وهذا من أجل أعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي في جميع المجالات والرغبة في تحسيس المواطنين بالنتائج الملموسة في أقصر وقت ممكن، وخلق مناخ ملائم لازدهار الأنشطة الاقتصادية، كما أن تدهور الأوضاع المعيشية للسكان خلال فترة التسعينات كانت سببا في التعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا: أسباب إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الجزائر في التسعينات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض في مستوى معيشة السكان، حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة وهذا ما ساهم في تدهور الأوضاع وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.[1]

ويضاف إليها تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة وما صاحبها من خسائر اقتصادية كبيرة قدرتها بعض الأوساط بحوالي 20مليار دولار .

---

[1]- باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة الطريق السيار شرق-غرب)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العام الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص47

وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفي المقابل التخوف من محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، أدركت السلطات أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة وأنه لا يمكن تنمية الكثير من المناطق في الجزائر بدون تدخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات الخاصة لذلك كان من الضروري على السلطات الجزائرية معالجة الآثار السلبية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إحداث الإنعاش الاقتصادي وفي هذا الإطار سخرت السلطات العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها :

* تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة.
* تطوير المشاريع الصغيرة.
* إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
* تنمية القطاع الزراعي وقطاع الصيد البحري ومختلف الأنشطة الاقتصادية.
* تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان، تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

كما أن الإستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف لاستعادة عملية النمو والإنعاش المرفقة بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وضعت أيضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية وتنمية الموارد البشرية وخلق توازن في إطار تنمية محلية متكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية، بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة وتدهور أسعار النفط من جهة، وتنفيذ شروط الإصلاح من جهة أخرى، لذلك اغتنمت السلطات الجزائرية بعد ذلك فرصة ارتفاع العائدات النفطية واستعادة التوازنات الكلية من أجل توسيع الإنفاق وأطلقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.[1]

[1]- باشوش حميد، **مرجع سابق**، ص47

الفرع الثاني: الأهداف العامة للبرنامج وأهم القطاعات المستهدفة

إن الدولة الجزائرية قامت بإتباع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 2001إلى سنة 2004 من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة من قبل السلطات، حيث استهدف هذا الأخير قطاعات اقتصادية محددة وهذا ما سنتطرق إليه.

أولا: الأهداف العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

وحسب ما سبق التطرق إليه فقد خصص لهذا البرنامج مبالغ ضخمة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي

* تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية وإصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.

* تطوير المنشآت الصحية و تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية وتخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع .

* توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وتوفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة المرتفع و تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

ثانيا: أهم القطاعات المستهدفة في البرنامج

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار د ج تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى أربعة قطاعات رئيسية، وكل قطاع تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية والجدول الموالي يبين هذا التقسيم القطاعي والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع:[1]

[1]- زايدي حسيبة، **مرجع سابق**، ص 258

الجدول رقم(6):التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار د ج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	0	0	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير"الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني لسنة 2001**، ص87.[1]

نلاحظ من خلال الجدول أنه قد تم تخصيص أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث استفادت من برنامج خاص يقدر ب 210.5 مليار د ج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لأن ذلك سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة ما سيساهم في توفير مناصب عمل جديدة بصفة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي تقليص البطالة وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

أما بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية فقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة له 38.8%من إجمالي المبالغ المخصصة وهذا ما يدل على سعي الحكومة الجزائرية لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن ،كما سيساعد دعم الموارد البشرية على رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مرجع سابق**، ص87

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار د ج أي ما نسبته 12.4%من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ،وذلك لكون القطاع قد استفاد من "**البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PAND**" ابتدءا من سنة 2000، وهو برنامج خاص ومستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبذلك فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

وفي الأخير نجد أن المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات يقدر ب45 مليار د ج أي بنسبة8.6 %من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وتم توجيهه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما فيما يتعلق بالتوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه قد تركز أساسا خلال سنوات 2001،2002،2003 بقيمة 205.4 مليار د ج ،185.9 مليار دج، 113.2مليار دج على التوالي. أي بنسبة 39.12%،35.4%،27.76% من قيمة المبلغ الإجمالي في حين أن سنة 2004 لم تخصص لها إلا ما نسبته 3.9% أي 20.5 مليار د ج من المبلغ المخصص للبرنامج الأمر الذي يدل على سعي الحكومة على تنفيذ عمليات ومشاريع البرنامج خلال أقصر وقت بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها في فترة التسعينات .[1]

الفرع الثالث: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

بناءا على الأهداف التي سطرتها السلطات الجزائرية استطاع هذا البرنامج تحقيق جملة من النتائج والانجازات والتي كان من أبرزها ما يلي :

* ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.6 سنة 2001 إلى 6.9 %سنة 2003 .

* انخفاض معدلات البطالة من 27.3%سنة 2001إلى 23.7% سنة 2003، حيث ساهم هذا البرنامج في خلق 817000 فرصة عمل، انخفاض نسبة الفقر بحوالي النصف بين سنتي 2001و2004 أي من 12.5%إلى 6.8%، انخفاض معدلات التضخم التي انتقلت من 4.2%سنة 2001إلى2.6%سنة 2003.

* انجاز العديد من المنشآت القاعدية والبني التحتية، وكذلك بناء وتسليم 700.000مسكن.

* استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار ثمنها حوالي 30مليار دولار من الإنفاق العمومي.

[1]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، الجزائر، ديسمبر2012، ص ص 252،253

وبذلك خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة اتجاه مقرضي المال وكانت مسددة، واسترجعت التوازنات الاقتصادية الكلية بحيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة.

وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار د ج في سنة إلى 911 مليون.[1]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

لقد جاء البرنامج عقب الانتخابات الرئاسية للثامن أفريل 2004، حيث سجلت إلتزام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمواصلة مسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني ،وتجسد ذلك من خلال التعليمة التي وجهها للحكومة فور تنصيبها للشروع في التحضير لبرنامج دعم النمو في جميع القطاعات .

البرنامج التكميلي لدعم النمو **(P.C.S.C)** هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات الجزائرية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005-2009 ن في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة، حيث تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار د ج أي ما يقارب 55 مليار دولار وقد وزعت على خمسة أبواب رئيسية من أجل تحقيق نتائج الأهداف المسطرة . [2]

الفرع الأول: محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو وأهدافه

لقد ارتكز البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة من 2005إلى2009 على مجموعة من الأهداف ومجموعة من المحاور التي نوجزها في من خلال هذا المطلب.

أولا: محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بخمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في الجدول التالي:

---

[1]- جديدي روضة ، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11و12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص9

[2]- عرض وزير المالية السيد مراد مدلسي لمشروع، **الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005**، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 19،169 أكتوبر 2005، ص7

الجدول رقم(7) : محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005-2009

الوحدة: مليار د ج

محاور البرنامج	المبالغ	%
-تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.41**
-تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	40.53
-دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.03
-تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.85
-تطوير التكنولوجيات الجديدة والاتصال	50.0	1.18
مجموع البرنامج الخماسي	4.202.7	100

Source : WWW.Premier.ministre.gov.dz consulté le 14/2/2017 à 18h35

يبين لنا الجدول المحاور الخمسة الأساسية لبرنامج دعم النمو والمبالغ المخصصة لها حيث نلاحظ أنه تم تخصيص اكبر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص لتحسين ظروف معيشة السكان حيث استفاد هذا المحور من مبلغ يقدر ب1908.5 مليار دج أي ما يعادل 45.41 %.[1]

بالإضافة إلى محور تطوير المنشآت الأساسية الذي كانت نسبته متقاربة مع المحور السابق والتي قدرت ب 40.53%أي ما يعادل 1703.1 مليار دج من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج بالإضافة محور دعم التنمية الاقتصادية الذي خصص له مبلغ 337.2 مليار دج أي ما نسبته 8.03%من المبلغ المخصص للبرنامج أما محور تطوير الخدمة العمومية فقد خصص له مبلغ يقدر ب 203.9 مليار دج أي ما نسبته

[1]-**WWW.Premier.ministre.gov.dz, op cit.**

4.85 % فيما نلاحظ أن أصغر نسبة خصصت لمحور تطوير التكنولوجيات الجديدة ة الاتصال والتي قدرت ب 1.18%أي ما يعادل 50.0 مليار د ج من المبلغ الإجمالي المخصص للبرنامج والذي قدر ب4202.7 مليار د ج .

ثانيا: الأهداف العامة للبرنامج

لقد وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الجزائري.

2- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد ،سواء كان الجانب الصحي، الأمني، أو التعليمي، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي .

3- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبني التحتية من تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

4- رفع معدلات النمو: حيث يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة.[1]

بالإضافة إلى الأهداف الأساسية السابقة هناك أهداف ثانوية سعى إلى تحقيقها هذا البرنامج والمتمثلة في:

- توفير مليوني شغل جديد ، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي ،والنصف الآخر عبر البرامج

العمومية المستهلكة لليد العاملة .

- إنشاء 1500.000محل تجاري ،بمعدل متوسط 100محل لكل بلدية ،عبر التراب الوطني.

- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج .

[1]- عبد الرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية، الاسكندرية، 2000، ص243.

– إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية، والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن .[1]

إن هذه الأهداف وغيرها والتي لم نأتي على ذكرها نعتقد أنها بعيدة عن التهريج السياسي، بل هي أقرب إلى الالتزام بالنظر إلى نتائج الخماسي المنصرم ن كما أنها تتناسب ومستوى حاجات البلد ، حيث يعمل على إعادة البناء وتدارك المتأخرات المتراكمة .

الفرع الثاني: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و نتائجه

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي جاء بسبب عدة عوامل سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية وكل ذلك من أجل تحقيق النتائج المرجوة.

أولا: ظروف إطلاق البرنامج

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له،فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 وضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينات ، هناك عدة عوامل شجعت السلطات الجزائرية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية والانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطات الصرف وتسديد المديونية الخارجية .

ولقد سمح هذا أيضا بانتقال قيمة احتياطات الصرف من 11.90مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار كما سمح ارتفاع العائدات النفطية بتخفيض حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005.

وبالتالي شجعت هذه المعطيات السلطات الجزائرية على مواصلة التوسع في الاستثمارات العمومية وإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009.[2]

ثانيا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

وقد نتج عن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

[1]– عبد الرحمان تومي، **مرجع سابق**، ص 246

[2]– باشوش حميد، **مرجع سابق**، ص59

– تزويد 95%من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب وتم إيصال الكهرباء بنسبة 98%.

– الوصول إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطور كبير في مجال إقامة المنشآت الصحية (إنجاز 800 منشأة صحية).

– تم إيصال 86 %من الشبكات بشبكة التطهير إنجاز شبكة طرقات تقدر ب110000كلم .

– حدوث تحسن ملفت في المناخ الاستثماري .نمو بعض القطاعات كقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها (مواد بناء،المناجم ،المقالع)...الماء والطاقة.

– حدوث تحسن في القطاع الفلاحي (المحصول الفلاحي لسنتي 2008–2009 قدر ب6.2 مليون قنطار) وبذلك حقق القطاع الفلاحي نمو قدر ب19.7%وارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7%في 2005 إلى 9.3%في 2009 وذلك نتيجة لارتفاع نسبة النمو في كل من قطاع الفلاحة والبناء ن الأشغال العمومية .

– تحسن في المستوى المعيشي للسكان وارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.

– ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000مؤسسة سنة 2009مع العلم أنها في سنة 2001 كان عددها 180000مؤسسة.[1]

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010–2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005–2009 والذي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا 2006–2009 حيث يعتبر البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات لفترة 2010–2014 من أجل إنجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دج أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.[2]

[1]– جديدي روضة، **مرجع سابق**، ص ص11–12

[2]– نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة 2000–2010**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12 ديسمبر 2012، ص255

الفرع الأول: مضمون برنامج الخماسي للتنمية

تم تقسيم المبلغ المالي المخصص للبرنامج الخماسي المقدر ب 21214 مليار دج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8):التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة :مليار د ج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية %
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: -السكن -التربية، التعليم العالي،التكوين المهني -الصحة -تحسين وسائل و خدمات الإدارات العمومية -باقي الصناعات	**9903** 3700 1890 619 1800 1886	**45.42**
2-برنامج تطور الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية و النقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمراني	**8400** 5900 2000 500	**38.52**
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية: -الفلاحة و التنمية الريفية -دعم القطاع الصناعي العمومي -دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل	**3500** 1000 2000 500	**16.05**

المصدر: نبيل بوفليح، **مرجع سابق**،ص225.

ما يمكن ملاحظته حول هذا البرنامج هو مواصلة الحكومة لجهودها التي بذلتها في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية و اجتماعية حيث خصصت لبرنامج تحسين ظروف معيشية السكان (السكن،الصحة ،التعليم،....)ما نسبته 45.52%من القيمة الإجمالية للبرنامج،و كذا دفع ترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع و التطور مع الاهتمام بمواصلة تنمية و تطوير قطاع الفلاحة و التنمية الريفية و القطاع الصناعي و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمر الذي يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات المؤثرة بصفة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل.[1]

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)

قدمت الحكومة في سنة 2009 البرنامج الثالث للانتعاش الاقتصادي في ظل محيط دولي سجل وجود الأزمة المالية و الاقتصادية التي مست جميع الاقتصاديات و جعلت العالم في تراجع كبير ،و في حين أن العديد من الدول و ضعت قيود مالية صارمة فإن الجزائر أعلنت عن برنامجها الخماسي الثاني 2010-2014 الذي يمثل مواصلة لمخططي الإنعاش السابقتين(2001-2009) مجند بغلاف مالي إجمالي قدره 21124 مليار د ج ما يعادل 286مليار دولار من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي شرع فيها مند عشر سنوات.[2]

و بذلك فإن هذا البرنامج الخماسي يهدف إلى ما يلي:

- التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الخدمات العمومية،المحركة للفعاليات الاقتصادية الاجتماعية.

- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق ومواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب و استكمال المشاريع الجارية.

[1]- زايدي حسيبة، **مرجع سابق**، ص 265

[2]-SEDDIKI MALIKA ,OP Cit,p12

– دعم الجماعات المحلية و الأمن و الحماية المدنية والاستمرار في توسيع قاعدة السكن و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني ، إعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي والنهوض بالبحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال والتأكد من أهمية التعليم و التكوين العالميين و توسيع قاعدتهما.[1]

الفرع الثالث:نتائج البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

لقد استطاعت السلطات الجزائرية بعد ثلاث سنوات من تبني البرنامج الخماسي 2010-2014 أن تحقق مجموعة من النتائج على الاقتصاد الجزائي نستعرضها في ما يلي :

– ارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى 9.7%.

– ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 642913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر ما يقارب 1676196 منصب شغل .

– ارتفاع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسبة 25.77%حيث بلغت 1.22 مليار دولار سنة 2014مقابل 0.9 مليار دولار سنة 2010.

– ارتفاع في عدد الاستثمارات الأجنبية وارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي .

– تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية.[2]

وبالتالي وبعد مرور 14 سنة من مباشرة الحكومة الجزائرية لسياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال المخططات الثلاثة المتتالية ومع الظروف الداخلية والخارجية الملائمة، حيث تم تسجيل فوائض في الميزانية العامة ووجود سيولة نقدية لتحريك الآلة الاقتصادية وذلك بالنسبة للظروف الداخلية، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فيمكن اختصارها في ارتفاع أسعار البترول وتسجيل احتياطات نقدية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر وتزايد ثقة المتعاملين الأجانب في الاقتصاد الجزائري وزيادة فرص الاستثمار في الجزائر.

[1]– نبيل بو فليح، **مرجع سابق**، ص255

[2]– جديدي روضة،**مرجع سابق**،ص15

خلاصة الفصل

يمكننا القول مما سبق أن الجزائر قد اعتمدت خلال مسيرتها التنموية عدة سياسات وبرامج ومخططات من أجل الخروج من الوضعية المزرية التي شهدتها بعد الاستقلال حيث عملت السلطات الجزائرية جاهدة على تنمية الاقتصاد الجزائري وتطويره من خلال الاصلاحات الذاتية إلا ان ذلك لم يجدي نفعا مما أدى بها للللجوء إلى المؤسسات الدولية من أجل تسديد ديونها العالقة ، إذ أن قطاع المحروقات احتل مكانة مرموقة في ظل هذه البرامج والمخططات لكونه الممول الرئيسي للتنمية في الجزائر.

الفصل الثاني
تطور قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد الفصل

من خلال تعرضنا في الفصل السابق إلى دراسة الشكل العام للاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، يتبين أمه عبارة عن اقتصاد يتميز بالهشاشة، فهو اقتصاد قائم إيرادات المحروقات لتنمية وتمويل المشاريع الاقتصادية فبالتالي كان لقطاع المحروقات الدور الرئيسي في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، حيث أن السياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر قبل الاستقلال أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الوطني يبقى رهينة عائدات المحروقات، حيث ركزت آنداك السلطات الفرنسية على استخراج النفط خام وتصديره وعدم خلق صناعات أخرى في الجزائ، الشيء الذي القطاع النفطي محور اهتمام السلطات الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال، إذ اتجهت كافة الجهود إلى استرجاع السيادة الوطنية على الثروات البترولية، ووضع حد لاحتكارات الشركات الفرنسية عن طريق سياسات تأميم المنشآت البترولية واستغلالها لصالح الاقتصاد الجزائري، من خلال دعمها للتنمية في مختلف المجالات الاقتصادية وذلك لمواجهة مخلفات الفترة الاستعمارية .

فيحتل بذلك قطاع المحروقات مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وذلك لكونه يساهم بحوالي97% من إيرادات الاقتصاد الجزائري، وللتعرف أكثر على قطاع المحروقات في الجزائر بالتفصيل وسنركز في هذا الفصل على دراسة النفط كونه مصدر الطاقة الأساسي في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال المباحث الثلاث التي سنتطرق إليها من خلال هذا الفصل المتمثلة فيما يلي:

المبحث الأول:مدخل عام حول قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية الطارئة على قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث:محاولة التقييم العام للإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول :مدخل عام حول قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاد الجزائري لكونه يمثل 1/3الناتج الإجمالي للبلد ويمده ب 2/3 إيرادات الموازنة 97% من إيراداته الخارجية، الشيء الذي يبين في الوقت ذاته تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على أهم المراحل التي مر بها قطاع المحروقات الجزائري بالإضافة إلى التعرف على النفط كمادة أساسية في قطاع المحروقات الجزائري.

المطلب الأول:بداية ظهور قطاع المحروقات الجزائري

لقد بدأ البحث عن المحروقات بصفة عامة والبترول بصفة خاصة منذ سنوات طويلة جدا، حيث أكتشف لأول مرة البترول بكميات كبيرة في الجنوب الغربي من البلاد، إذ اتجهت كل الأنظار إلى صحراء الجزائر وركزت الاهتمامات حول الثروات الكامنة في باطنها من ثروات بترولية وغازية، ومن خلال هذا المطلب سنوضح المراحل التي مر بها قطاع المحروقات الجزائري بالتفصيل إضافة للتأميمات التي طرأت على هذا الأخير.[1]

الفرع الأول:المحروقات الجزائرية قبل الاستقلال

تحقق أول اكتشاف للبترول سنة 1954 وهو حقل برقة للغاز الطبيعي وفي نفس السنة اكتشف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقول الجزائر، ولهذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات البترولية، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي سنة 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، وبهذا الصدد اندلعت الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 أي نفس العام الذي تم فيه اكتشاف البترول حيث كانت الخلفية الإستراتيجية لفرنسا في ذلك الوقت هو تحقيق اكبر المزايا البترولية قبل استقلال الجزائر اندفعت الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر، ومن بين هذه الشركات "الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء (الكرايبس)وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كيلو متر بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية وظلت تتابع أبحاثها إلى أن عثرت على حقل أيجلس سنة 1954 وحاسي مسعود وتيقنتورين في سنة 1956، وبالتالي بدأ الإنتاج البترولي يتزايد منذ اكتشاف هذه الحقول.[2]

---

[1]– حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009 – دراسة تحليلية** –، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011–2012، ص18.

[2]– يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة، القاهرة ، 1996، ص20.

إذ يعتبر البترول المكتشف في هذه الحقول من النوع الجيد حيث تنخفض نسبة الكبريت فيه وقد وصف المستولون الفرنسيون حقل حاسي مسعود بأنه احد الحقول السبعة الكبرى في العالم، ولقد أعدت الحكومة الفرنسية آنذاك سياسة بترولية تعتمد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية وهذا حال الاستعمار، ولهذا ترتكز أهدافه على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح قبل الاستقلال، ولذلك حاولت فرنسا جاهدة بناء خطوط أنابيب لتسيير نقل البترول مم كلفها أموال طائلة، إلا أن اشتعال نار الثورة التحريرية أدى إلى حدوث سباق تلقائي بين استنزاف البترول للحصول على مصدر مالي وفير واشتداد الحرب الثورية، لذلك كان من الضروري إيجاد قانون يسهل منح الرخص والامتيازات البترولية ويضع في اعتباره العوامل السابقة فصدر تشريع جديد عرف باسم "قانون البترول الجزائري " برقم11/58 11الصادر في 1958/11/22 وقد تبنى هذا القانون الأحلام الفرنسية وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية:

* وضع نظام الامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.

* وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمارات البترولية كإعفائهم من الضرائب مدة معينة .

* وضع حد أدنى للإنتاج وتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية .

* حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل حوالي 20% من الأسعار المعلنة مما أدى إلى انخفاض العائدات البترولية .

بالإضافة إلى نصوص تضمن السيادة الفرنسية الكاملة على الصحراء ، ونتيجة لتلك التسهيلات اندفعت الشركات للتسابق على امتيازات صحراء الجزائر حيث بلغت عدد الطلبات 28 قدمت من الشركات العالمية الكبرى للبترول وعند الاستقلال كانت فرنسا تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج البترول الجزائري . [1]

الفرع الثاني : المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصاد ي يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية الوطنية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي مختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة، ويمكن إبراز أهم مراحل تطور استغلال الثروة النفطية منذ الاستقلال إلى2014.

أولا: مرحلة الامتيازات (1962-1971)

[1]- يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص440

خلال هذه الفترة حاولت الجزائر بسط سيطرتها على مواردها الطبيعية بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة، فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد، من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات ايفيان، واستجابت فرنسا للطلب الجزائري بعد تردد كبير، وقد قدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965، وبتاريخ 1963/12/31 أسست الجزائر شركة سوناطراك بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط والغاز في الجزائر واسمها الكامل – المؤسسة الوطنية لأبحاث الهيدروكاربونات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها– وهذا قصد مباشرة عملية السيطرة على قطاع المحروقات بشكل تدريجي، وبالتالي تجسيد عملية السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من بترول وغاز.

وقد جسدت شركة سوناطراك بالفعل عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات، وكانت هذه العملية ناجحة للغاية ويمكن ملاحظة عملية سيطرة سوناطراك على القطاع البترولي من خلال الديناميكية التي وضعتها هذه الأخيرة للسيطرة على القطاع النفطي.

ثانيا: مرحلة التأميمات (1971–1986)

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة للدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار.[1]

وفي دستور 1976 وفي المادة 14 التي حددت وبشكل صريح ملكية الدولة وبكيفية لا رجعة فيها ما يلي"الأراضي الرعوية، الأراضي المؤممة زراعية كانت أو قابلة للزراعة والغابات والمياه وما في باطن الأرض والمناجم والمقالع والمصادر الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية للمجرف القاري وللمنطقة الاقتصادية الخاصة"، [2]وفي المادة 25 والتي نصت على" تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني وعلى مجالها الجوي وعلى مياهها الإقليمية، كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة

[1]– وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات** – دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة– ، 2012–2013، ص177.

[2]– المادة 14 من دستور 1976على الموقع :

http //www.El moradia .dz/arabe/symbole/texts/consttituation.html.le23/03/2017, 15h52 .

على كل سطح جرفها القاري أو في باطنه، أو في منطقتها الاقتصادية الخاصة بها"، وتأكد ذلك في دستور1989 ودستور 1996 اللذان نصا صراحة في المادة 17 على أن "الملكية العامة هي تلك ملك المجموعة الوطنية وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة والثروات المعدنية الطبيعية والحية ،في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات ".[1]

إن كل ماسبق يؤكد أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للدولة الجزائرية وخاصة النفط وبأنه لا يمكن الاستغناء عنه ولا التنازل على ملكيته ولأي سبب حيث أن ملكية قطاع المحروقات لا يمكن أن تكون لغير الدولة الجزائرية وتجسدت على أرض الواقع وبصفة فعلية أهمية قطاع المحروقات في 1971/02/24 عندما أممت الجزائر هذا الأخير وألغت نظام الامتياز بصفة قطعية ونهائية ،وأرسلت بذلك أسس نظام جديد لاستغلال محروقاتها قائم على أسس تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وأعطى لشركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع ،وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها فيالجزائر نوعان وهما:

1-عقود الخدمات بالأخطار

حيث تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بعمليات الاستكشاف ولا تتحصل على المكافأة ،ولا على تعويض تكاليف عمليات الاستكشاف إلا في حالة حصولها على نتيجة إيجابية وتتحمل كل الخسائر في حالة الحصول على نتيجة سلبية.[2]

هذا النوع من العقود يعتبر مجحفا للغاية في حق الشركات الأجنبية وأدى إلى عزوفها عن الاستثمار في الجزائر .

2- عقود المساعدة التقنية

هنا لا تتحمل الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا،سار هذا النوع من العقود في الجزائر لمدة 15 سنة أبثثت من خلالها فشلها في رفع التحديات التي تواجه قطاع المحروقات الوطني خلال الفترة 1971-1985 ،حيث لم يتم إبرام سوى 25 عقدا مع

[1]- المادة 17 من الدستور الجزائري 1969-1996 الموقع: http//www.El moradia.dz.op.cit,le 30/03/2017, 12h32

[2]-Amour khalife . **Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures** –communication présentée au collègue international. Création d' entreprises et territoires Tamanrasset :02et03décembre 2006. P05

الشركات الأجنبية أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ،ولم تحقق عمليات الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة للغاية.[1]

ثالثا: مرحلة الإصلاحات:(1986-2014)

لكن خلال الفترة (1986-1989) فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة والمتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 .

أما عن الفترة (2000-2014)فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مصفاة تكرير البترول أولي للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة،في مارس2005 إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية ، ولقد تمكنت الجزائر من تحقيق أكثر من 13.5مليار دولار أمريكي من الإيرادات البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009 وذلك بفضل مستوى أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال 2009 (57-58 دولار للبرميل) ، التي تسمح بتحسين مدا خيلها وإيراداتها الغازية أما بالنسبة لمستوى الأسعار (70-80 دولار للبرميل) فيعتبر مناسبا بالنسبة لسوناطراك لمتابعة برامج الاستثمارات وللعلم تبلغ القدرة الإنتاجية للبرميل في الجزائر1.45 مليون برميل /اليوم ،إلا أن منظمة الأوبك خفضت هذه النسبة إلى 1.2مليون للبرميل/اليوم تطبيقا لقرارات تخفيض إنتاج البترول.[2]

ومع ذلك فإن نسبة نمو الاقتصاد الجزائري تراجعت إلى 3.9%خلال سنة2009 مقارنة مع 4.1%سنة2008 مع تراجع هو الأكبر من نوعه للناتج الداخلي الخام بقيمة 31.5مليار دولار من 160.52مليار دولار إلى 128.7 مليار دولار وهو أول تراجع للناتج الداخلي الخام للجزائر منذ عام2001 ،وهو دليل الارتباط الخطير لاقتصاد البلاد بقطاع المحروقات ،أما خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2010بلغت صادرات الجزائر من النفط والغاز 17.8مليار دولار وسجلت بذلك الصادرات النفطية ارتفاعا بنسبة36%خلال الثلاثي الأول من عام 2010ن وذلك مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 حيث بلغت الصادرات النفطية بكافة أنواعها خلال الربع الأول من عام2010 ،32مليون طن بينما بلغت مبيعات السوق

[1]- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، 2007-2008، ص179.

[2]-Mohamed Meziani ,**Plus de 13.5 Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril 2009,** 9emme Conférence annuelle de groupe Sonatrach1,15-16-17juin2009,Oran,Algerie,P4.

الداخلي 10.7 مليون طن .كما بلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.45 مليون برميل يوميا و162 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي حيث أنها أبرمت 47 عقدا للتنقيب ولاستغلال النفط والغاز في الفترة ما بين 2000و2010.[1]

إضافة إلى ذلك حققت الشركة الجزائرية للمحروقات "سوناطراك" منذ بداية 2010 سبعة اكتشافات نفطية في وقت وصلت فيه قيمة الاستثمارات في قطاع المحروقات إلى أكثر من 8.1 مليار دولار خلال عام 2009، وعلى العموم فإن اقتصاد الجزائر شهد انجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999و2014 لاسيما على المستوى الكلي إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا إيجابيا مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة.[2]

المطلب الثاني : خصائص وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر قطاع المحروقات من القطاعات الاقتصادية الهامة على مستوى الاقتصاد الجزائري لما له من خصائص عديدة تجعله يلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف إلى أهم الخصائص التي تتميز بها المحروقات الجزائرية بالإضافة إلى الأهمية التي يشغلها هذا القطاع .

الفرع الأول :أهمية قطاع المحروقات

تكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أولا: المحروقات والجباية البترولية والتجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل97% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة ، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول ، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ،إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز ففي سنة 2001 مثلا ساهمت ب66%من مداخيل الدولة الضريبة[3]، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة ، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

[1] -:http://www.moheet.com/consulté le 03/05/20170 à 16h37

[2]– زايدي حسيبة، **مرجع سابق** ،ص279.

[3]– عبد اللطيف بن أشنهو ، الجزائر اليوم بلد ناجح ، ديوان المطبوعات الوطنية ، بدون طبعة ، الجزائر ، 1982 ،ص40

ثانيا: المحروقات والقطاع الصناعي

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات ، وفي التحويلات البتروكيماوية كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين والبوتان والزيوت حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو. [1]

الفرع الثاني: خصائص قطاع المحروقات الجزائري

تتسم المحروقات الجزائرية بمميزات خاصة مما تجعلها تمتلك تلك الأهمية الكبرى على مستوى الاقتصاد الجزائري والتي نوجزها فيمايلي:

أولا: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة ،لقرب موانئها التصديرية موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا ،وهذا القرب يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط ،اندونيسيا،نيجيريا وروسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج،النوعية)فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا،إيطاليا،فرنسا،انجلترا)وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.[2]

ثانيا: الميزة النوعية للنفط الجزائري

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك،فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة ،كان من أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له .

إن بترول الجزائر الأساسي يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط" العربي الخفيف" ، وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.

---

[1]– سعيد بن عيش، **الجباية شبه الجباية ا،الجمارك،أملاك الدولة، الجزائر** ،2003،ص77.

[2]– بلعيد عبد السلام، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، **اللغز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990، ص41.

إن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر كذلك إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين ، وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية وخصائص تتعلق بنوعية البترول ،هذه القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية.

هذه المزايا التي أشرنا إليها تعطي الجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة ، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال النفط ، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية .

والجدول الموالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة المنتجة .[1]

الجدولٍ رقم (9): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الأوبك والبترول الجزائري

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة النوعية API	%الكبريت	خفيف %	متوسط %	ثقيل %
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.50	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	2.84	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.00	30.60	44.40
	متوسط	34.0	1.95	22.00	28.00	50.00

[1]– عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخظر – باتنة–، 2007–2008، ص51

الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.00	36.00	29.00
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص12-13.

من خلال الجدول نلاحظ مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع أنواع النفط الأخرى، خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية التي تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة بالنسبة للبترول الجزائري.[1]

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية الجزائرية

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة ، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ، ولذلك من المفيد معرفة هذه الإمكانيات من حيث الاحتياطات لكل من الغاز والبترول،وهذا ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الاحتياطات من المحروقات

للتعرف على الاحتياطات النفطية لابد من التكلم أولا عن:

أولا: الاحتياطات المؤكدة أو المبرهنة

وهي الكميات التي قدرت على أساس علمي، وعرف تواجدها الممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانيات التقنية المتاحة حاليا.

ثانيا: الاحتياطات المحتملة

وهي الكميات المكتشفة وغير المقدر كميتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها والتي يتوقف استغلالها على التطور التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.

ثالثا: الاحتياطات الممكنة

وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها،وتستند توقعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للبترول والغاز.

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص12

وفي تقدير الاحتياطات لأي دولة أو عالميا يتم التغاضي عن الاحتياطات المحتملة والممكنة ، ولهذا لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا بالاحتياطات الأكيدة.[1]

ومن خلال الجدول الموالي سنتعرف على الاحتياطات الجزائرية المؤكدة من البترول والغاز للفترة 2010-2014.

الجدول رقم(10): تطور الاحتياطات المؤكدة والإنتاج والصادرات من النفط والغاز في الجزائر

المنتوج / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتيطات المؤكدة من النفط الخام(مليار برميل)	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
إنتاج النفط الخام(ألف برميل / يوميا)	1190.0	1162.0	1203.0	1203.0	1193.0
الصادرات الخام(ألف برميل /يوميا)	708.8	697.6	685.9	608.0	505.0
الاحتياطات من الغاز (مليار متر مكعب)	4504	4504	4504	4505	4505
الإنتاج المسوق(مليون م3 سنويا)	83.8	82.6	85.7	81.5	81.7
الصادرات من الغاز (مليون م3 سنويا)	57.36	52.56	52.34	47.00	44.45

المصدر: أوابك، **التقرير الإحصائي السنوي**، 2015،ص ص 8، 14، 28، 34، 92، 96

يلاحظ من خلال الجدول ثبات نسبي في الاحتياطات المؤكدة سواء للبترول أو الغاز، ولم تتغير بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات من 2010إلى2014، حيث نلاحظ أن الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام بقيت ثابتة بقيمة 12.2 مليار برميل من سنة 2010إلى2014 أما الإنتاج من النفط والغاز بالإضافة إلى قيمة صادرات كل منهما، تغيرت لكن بشكل ضعيف إما بالزيادة أو النقصان . [2]

[1]- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص42

[2]- من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10)

الفرع الثاني:الطاقة الإنتاجية والتصديرية

تعتمد الطاقة الإنتاجية لبد ما على حجم الاحتياطات وعلى جهود الاستكشافات المبذولة من أجل التوسيع في حجم الاحتياطات، ولذلك فإن الجزائر فتحت قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية، حيث إن أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاجية الآبار البترولية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأسمالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

* ضعف المدخرات الوطنية ، وعدم توفر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام.

* احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة خاصة في مراحل البحث والتنقيب.

وبناءا على هذا فقد فتحت الجزائر هذا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود مما دفع الشركات البترولية العالمية للإقدام بسرعة نحو الاستثمار في الجزائر وتدعمت علاقة الشراكة من خلال صدور القانون المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر.[1]

وهكذا أخد قطاع المحروقات أهمية بالغة في إستراتيجية التنمية الجزائرية وخاصة في ظل الاقتصاد الموجه والمركزي، وبهذا دخلت الجزائر في سباق مع الزمن لتحقيق التنمية الشاملة في وقت قياسي قصير، حيث شجع نموذج التنمية المتبع منذ 1965 على زيادة معدلات الاستثمار خاصة في قطاع المحروقات والصناعة، ولقد تم تمويل أغلب هذه الاستثمارات بواسطة الإيرادات المحققة في قطاع المحروقات والتي طغت وظيفته المالية على وظيفة الصناعة.

المبحث الثاني : الإصلاحات الطارئة على قطاع المحروقات

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 وما سببته من تقص في العوائد المالية دفعت بالدولة الجزائرية بالقيام بإصلاحات اقتصادية في العديد من القطاعات، ولعل أهم هذه الإصلاحات ما مس قطاع المحروقات الجزائري، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المبحث

[1]– قويدري قوشيح بوجمعة،**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008–2009، ص120

التعرف على أهم القوانين المتعلقة بقطاع المحروقات بالإضافة إلى معرفة الدافع الذي أدى بالجزائر للقيام بهذه الإصلاحات.

المطلب الأول: ماهية قانون المحروقات 86-14

يعتبر قانون 86-14 المؤرخ في 19أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها عبر الأنابيب، من أهم قوانين إصلاح قطاع المحروقات بالجزائر وتضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية "سوناطراك" والشركات النفطية الأجنبية.[1]

الفرع الأول: أسباب سن القانون 86-14

إن اتجاه الجزائر نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع محروقاتها وإدخال تغييرات عميقة عليه له العديد من الدوافع والأسباب منها :

أولا: تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية

أدى التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية عام 1986 إلى تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة ، الشيء الذي وضع الجزائر في موقف صعب وأصبحت غير قادرة على القيام بتسديد أعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد ،كما تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدين الخارجي .

ثانيا: عدم تنافسية القانون السابق

أثبتت التجربة أن قانون1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها للاستثمار في الجزائر فطول الفترة الممتدة بين 1971و1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الجزائر سوى 25 عقدا ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف سوى 10% من مجموع مساحة المجال المنجمي .[2]

ثالث: الضغوط المالية والاستثمارية

هنالك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاهتمام بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، وعليه يتضح أن إحدى الغايات الرئيسية لقوانين

[1]- قويدري قوشيح، **مرجع سابق**، ص122

[2]- بلقاسم سرايري، **مرجع سابق**، ص ص97، 98 .

الإصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

رابعا: التطور التكنولوجي في قطاع المحروقات

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينات والثمانينات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال ، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة ، وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن الجزائر أن تأخذ به أو تتركه وإنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي الذي يعتبر ضرورة حتمية.

خامسا: التحول الكبير في أساسيات السوق النفطية الدولية

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية منذ بداية الثمانينات منها تراجع دور الأوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة ، والمعروف انه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينات في جل البلدان المنتجة لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج، وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كآلاسكا وبحر الشمال وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جدا. [1]

الفرع الثاني : مضمون القانون 86-14

سوف نتعرف على أهم العناصر التي يحتويها قانون المحروقات86-14 من خلال مايلي:

أولا: الأحكام العامة

إن أهم ما جاءت به الأحكام العامة يتمثل فيما يلي:

1- ملكية الدولة لجميع المواد والموارد من المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة التي تكتنزها الأرض وباطنها داخل التراب الوطني والمجال البحري الخاضع للسيادة الجزائرية أو القضاء الجزائري وهو ما نصت عليه المادة الثانية .

2- احتكار الدولة لأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها ويمكن أن تسند هذا الاحتكار للمؤسسات الوطنية طبقا للتشريع المعمول به(المادة 3).

3- يمكن للأشخاص المعنويين الأجانب في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالإشتراك في مجال المحروقات أن يمارسوا أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها (المادة 4).

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص79

ثانيا:الرخص المنجمية

فيما يخص المنجمية فإنه لا يتم الشروع في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها إلا برخصة منجمية، تسلم عن طريق التنظيم لمؤسسة وطنية دون سواها (المادة 09)،[1] وهو ما يؤكد حصر منح الشهادات المنجمية و تراخيص الاكتشاف والاستغلال على الشركة الوطنية (سوناطراك) وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وأولى لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق صيغ الشراكة المعمول بها.

ثالثا: نقل المحروقات

فيما يخص نقل المحروقات بالأنابيب فإن المادة 17 نصت على أنه لا يمكن أن تمارس أعمال نقل الأنابيب إلا لمؤسسة وطنية دون سواها ، وبالتالي فان القانون وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل .

رابعا: الشراكة مع الأشخاص المعنويين الأجانب

سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهو مانصت عليه المادة 22والمادة 24 مع مراعاة شرط يتضمن نسبة المساهم في الشركة الوطنية يجب ألا تقل عن 51%مهما كانت الصيغ المعتمدة والمتمثلة في:

* الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
* الشراكة في صيغة عقد خدمات .
* الاشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية.
* الشراكة في صيغة شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

خامسا: النظام الجبائي

يمس هذا النظام أعمال التنقيب البحث واستغلال المحروقات ونقلها بالأنابيب وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات البترولية المميعة المستخرجة من الحقول ، وفصلها عن بعضها (المادة 34)، حيث يتم دفع الضرائب من طرف الشريك الأجنبي والمؤسسة الوطنية حسب نسبة كل طرف في الإنتاج:

*الإتاوة بنسبة 20%من إجمالي الإنتاج الخام (المادة 40)، مع إمكانية تخفيض نسبتها إذا تطلبت الظروف الاقتصادية الخاصة بالبحث والتنقيب ذلك(المادة 41).

[1]–**الجريدة الرسمية الجزائرية** ، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986 ، ص ص 1483، 1484.

سادسا:الأحكام المختلفة

تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة والمختلفة أهمها:

*(المادة 65):حصرت مجال تطبيق القانون زمنيا ، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور هذا القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها الأجانب، وواضح من نص المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.

ونظرا للتحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداءا من سنة 1988 ومحدودية القانون 86-14 أجبرت السلطات الجزائرية على البحث عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما قطاع المحروقات ، وذلك من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية له ، ولهذا تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في القانون 86-14 وذلك بإصدار القانون 91-21سنة 1991 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاستكشافات والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي ن والاستفادة من الخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال ، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة. [1]

المطلب الثاني : قانون المحروقات 05-07

إن جاذبية القانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14 لم يشفع له عند منتقديه الذين يصرون أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق قد ولى ، وأن هذه العقود لم تعد مجدية في العهد الجديد وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار ولهذا تم إصدار القانون 05-07 ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على هذا القانون وما يحتويه وآراء المؤيدين والمعارضين لهذا القانون .

الفرع الأول: التعريف بالقانون 05-07

القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات المنشور في الجريدة الرسمية العدد 50 في 19 جويلية 2005 يعتبر من أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات ، يهدف هذا القانون إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، بمعنى إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه الشركة الوطنية سوناطراك وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص ص 81، 82.

بحرية وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب، إن القانون رقم 05-07 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض مواده لاحقا رغم أنه ينص في(المادة 03):"أن المواد وموارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية وتعد ملك الجماعات الوطنية التي تجسدها الدولة".[1]

وهذا معناه أن الدولة من حيث المبدأ هي المالكة الوحيدة لثروة المحروقات في مكمنها، غير أنه خلال الاستغلال يعطي للشركاء الأجانب حق التملك لحقول النفط إلى نسبة 70% على الأقل ولشركة سوناطراك 30%على الأكثر. وبشرط أن تمارس حق الشفعة في هذه و تدخل الشراكة في أجل 30يوما.و بما أنها، و لأسباب فنية و مالية و الوقت القصير الممنوح لها في استعمال حقها في الشفعة قد لا تتمكن من ذلك، فإن الشريك الأجنبي يمكن أن نستولي على كامل الحصص حتى تصل إلى نسبة 80% بدلا من 49% ،بمعنى أنه يقترب من الضعف و نصيب سوناطراك سينخفض إلى 20% بدلا من 51%،أي مقسوما على2.5، و هذا سيؤدي حتما إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا،و إذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن أغلب الاكتشافات المحققة في الخمسة عشر سنة الأخيرة أنجزت من طرف الشركات العالمية.

فإن هذه الأخير ستكون فعلا متملكة للمحروقات الجزائرية و على الحلقات العليا،مع العلم أن قانون 86-14 لسنة 1986 لم يعط للمستثمر الأجنبي أي حق في ملكية كل أو جزء من الاحتياط البترولي المكتشف، بل تؤول ملكية المحروقات المكتشفة إلى الدولة الجزائرية، و يتم تسديد ما عليها للشريك الاجنبي بتعويضه عن كل الأخطار و النفقات الاستثمارية التي باشرها ،بينما قانون 05-07يشير إلى أن المحروقات المستخرجة في إطار عقد الاكتشاف أو الاستغلال تكون ملكا للمتعاقد أي للشريك لأجنبي(المادة25 من هذا القانون) و لمدة اثنين و ثلاثين سنة،و هو تملك فعلي لأبار النفط ،و هذا مما أثار جملة من الردود بين آراء معترضة على القانون و أخرى مؤيدة له .

إن تقديم قانون المحروقات الجديد على هذا الشكل، فإن كان هناك من يرحب بعودة الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مجال المحروقات فهناك من يرى في ذلك خيانة لقرارات التأميم والتضحيات التي قدمتها للجزائر كي تعيد سيطرتها على ثرواتها الطبيعية.[2]

---

[1]- **الجريدة الرسمية الجزائرية** ، العدد 50 الصادر في 19 جويلية 2005. ص 145.

[2]- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص115.

الفرع الثاني : مرتكزات القانون 05-07

إن المطلع على عرض الأسباب والمتعمق داخل نص القانون وبين مواده يدرك أن هذا الأخير يرتكز على الأبعاد التالية:

أولا: البعد السياسي

يندرج هذا القانون ضمن التوجه والتطور التاريخي لمصطلح دولنة الثروات الطاقوية وعولمتها تماما، مثل فكرة التراث الإنساني المشترك وعلى هذا الأساس، فإن القوى العظمى ما فتئت تضغط على الدول الضعيفة من أجل تغييرات جوهرية في تشريعاتها ومؤسساتها ومناهجها ، وبالتالي السماح بتمكين النفوذ الأجنبي من فضاءاتها بطرق الشرعية الدولية لتضمن بذلك بقاء وتطور الاستغلال للأسواق والثروات في جو من الأمان والاستقرار وعليه فسياسة التكيف مع التحولات والاندماج ضمن الاقتصاد العالمي هو المبرر والحجة التي قدمتها الهيئة التنفيذية ملوحة بتهديد ضياع الفرص المتاحة !

ثانيا: البعد الاقتصادي

إن البحث عن تنمية الموارد المالية يبقى الهدف الأساسي للدولة ، من أجل ضمان الاستقرار والأمن المالي ومواصلة مجهود التنمية وتوفير مستوى معيشي أفضل للمواطن، ما يحقق هذا الهدف على الأقل في المدى المتوسط هو تكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على جلب رؤوس أموال جديدة من أسواق أجنبية كانت أو محلية، وهذا ما يفسر اللجوء إلى نظام جبائي محفز وضمان شفافية طرق التعاقد ومرونة أجهزة البنك المركزي خاصة ما يتعلق بتحويل الأجانب لأرباحهم .

ثالثا: البعد القانوني

ويتمثل أساس في إعادة ترتيب دور الشركة الوطنية سوناطراك واسترجاع الدولة مهمة السلطة العمومية التي مارستها الشركة، لهذا الغرض يتضمن القانون استحداث وكالتين متخصصتين تؤول إليها تلك السلطة والصلاحيات الملازمة لها ، وبالمختصر المفيد فإن المشروع يلغي احتكار الدولة لنشاط المحروقات بترتيب قانوني من شراكة الأجنبي إلى تمليكه للثروة المستخرجة.[1]

الفرع الثالث: تعديل القانون 05-07

إن الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وهو يهدف إلى تعديل مواد أساسية اعتبرها

[1]- صالح صالحي، **دراسات اقتصادية**، مجلة دورية، العدد 2، دار الخلدونية، الجزائر ، 2000، ص124

الكثيرون (بعد التعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات. ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر :

* العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سوناطراك وشركائها بنسبة 51% لسوناطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك الحلقات العليا (المنبع) إلى آفاق 80%بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم.

* التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصصهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30دولار للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5%كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى (وهو تعديل للمادة 101 من القانون) ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سوناطراك وشركائها الأجانب.

وبتطبيق هذا الرسم ستتمكن سوناطراك من خصم ما مقابله نفط من حصة إنتاج الشريك الأجنبي على أن تتكفل هي بتسديد مبلغ الرسم للخزينة العمومية . وقد جاء إقرار هذا الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة ن لكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70دولار أعطى الدولة مبررا قويا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينهما وبين الشركات الأجنبية، مع الإشارة أن قانون المحروقات 86-14 لسنة 1986 لم يأخذها في الحسبان بسبب الأسعار المتدنية آنذاك ورغبة الجزائر في تشجيع وجذب الشركات البترولية للاستثمار في قطاع المحروقات .[1]

وبهذا تأكد بأن الجزائر تراجعت بفضل المعطيات الجديدة عن جميع التنازلات ذات التوجه الليبرالي التي قد قدمتها في القانون 05-07 .

المطلب الثالث: قانون المحروقات 2012

إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة مرة أخرى على قانون المحروقات ، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات واعتبر قانون 2006 هو المتسبب في كبح الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة وأن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمار في الجزائر ، خاصة بسبب فرض ضرائب إضافية على أرباح الشركات الأجنبية .

[1]- عيسى مقليد، **مرجع سابق** ، ص 119.

الفرع الأول: مميزات قانون المحروقات 2012

لقد تضمن هذا القانون امتيازات واسعة للمستثمرين الراغبين في دخول السوق الوطنية رغم إبقائه على احتكار الشركة الوطنية سوناطراك، إذ أن هذا الأخير تضمن إجراءات ايجابية إلا أنه أهمل جوانب أخرى لا تقل أهمية عن تلك المعدلة على غرار الطاقات المتجددة ووسائل التنقيب غير التقليدية.

حيث أعتبر هذا القانون إيجابي لاسيما المواد الجديدة المتعلقة بالتنقيب والنقل ،كون أن عملية الاستكشافات في حقول النفط الجزائرية شهدت تقدما ملحوظا خلال السنوات الستة الماضية في الوقت الذي عرفت فيه عملية التنقيب تباطؤا كبيرا بسبب عراقيل القانون السابق، إذ أن هذه الإيجابيات من شأنها إنعاش قطاع النفط في الجزائر، إلا أنه يهدد بتكرار سيناريو القانون السابق في حال غياب سياسة الحذر من خلال الامتيازات الكبرى التي حظيت بها الشركات الأجنبية، وهو ما يتطلب من الحكومة أن تكون يقظة ولا تغفل عيونها عن آبار النفط بالجنوب حتى لايستولي عليها المستثمرين الأجانب.[1]

الفرع الثاني:قانون المحروقات 13-01

وبحلول عام 2013 وتحديدا في 20فبراير 2013 صدر القانون رقم 13-01 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 والمتعلق بالمحروقات ، وتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 وقد وردت أرقام هذه المواد المعدلة والمتممة في المادة الثانية من القانون رقم 13-01.[2]

وإلى جانب هذه المواد المعدلة والمتممة تم إدراج عشر مواد جديدة وتتعلق هذه التعديلات بتسهيلات جديدة للاستثمارات لا سيما الأجنبية منه فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما تضمن القانون مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة في القانون السابق ، وحدد هذا القانون الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها .

كما أن هذا القانون رفض التنازل عن مبدأ 51%-49%مثلما جاء في المادة 32 من القانون 13-01".....تتضمن عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال وجود بند يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك ، شركة ذات أسهم وتحدد مشاركتها بنسبة لا تقل عن 51% في هذه العقود قبل كل مناقصة ".[3]

ويهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال رفع حصته في الاستكشافات وتشجيع الجهود المكثفة في مجال التنقيب التي يقوم بها المستثمرون الأجانب مما يعد ضروريا للجزائر،كما يمكن للمتعاقد من

[1] -www.djazairess.com/alfadjr,le 01/04/2017, 14h32

[2]- وحيد خير الدين ، **مرجع سابق** ، ص 185.

[3]- الجريدة الرسمية الجزائري، **المادة 32 من القانون 13-01**، العدد 11 الصادر في 24-02-2013، ص11

خلال هذا القانون الذي اكتشف حقلا في إطاره الاستفادة من ترخيص إنتاج مسبق على مستوى بئر أو عدة آبار لمدة لاتتجاوز 12 شهرا في حين يتم ضمان حق استعمال المنشآت القاعدية لنقل المحروقات عبر الأنابيب على أساس مبدأ حرية استفادة الغير مقابل دفع سعر غير تمييزي.[1]

المبحث الثالث: محاولة التقييم العام للإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات

أصبح تحليل الواقع الحالي لقطاع المحروقات في الجزائر بعد مرور عقود من الزمن على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ممكنا ، وذلك للكشف على الآثار الايجابية والسلبية للتجربة وبالتالي تقييم جدوى هذه الإصلاحات بالإضافة إلى تحليل نتائج الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات .

المطلب الأول : الآثار المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات

إن تحليل النتائج المحققة في قطاع المحروقات في ظل الشراكة واعتماد عقود تقاسم الإنتاج يثبت أن تطبيق هذه الإصلاحات ترتب عنها آثار إيجابية رغم الظروف التي الغير المناسبة التي جرى فيها هذا التطبيق، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار المؤشرات الكمية المعتمد عليها غالبا لتقييم أداء القطاع ،إلا أنه أفرز بالمقابل آثارا سلبية لابد من الالتفات إليها ومعالجتها قبل فوات الأوان.

الفرع الأول : الآثار الإيجابية لإصلاحات قطاع المحروقات

سيتم تقييم هذه الآثار من خلال التركيز على المؤشرات الكمية التالية : مؤشر عقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة ومؤشر الاستكشافات المحقق، في الميدان الأول سجل القطاع في السنوات الأولى للإصلاحات انطلاقه جيدة؛حيث كان معدل المتوسط لعقود الاستكشاف و الاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 يتجاوز أربعة عقود سنويا،كانت أفضل نتيجة تلك المسجلة في 1992 ب 8 عقود كاملة في سنة واحدة . غير أن الظروف الأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر بعد ذلك ساهمت إلى حد كبير كبح هذه الانطلاقة الجيدة و في تراجع عدد العقود المبرمة سنويا،حيث انخفض المعدل السنوي المتوسط إلى عقدين في السنة في الفترة بين 1995و2000

لكن على العموم ،فقد حافظ القطاع نسبيا على القدر مقبول من الجاذبية التي اكتسبها من قبل، و ذالك بالرغم ايضا من معوق آخر هو استثمار الجزائر في اعتماد طريقة تقليدية في توقيع العقود،ثبت أنها أصبحت غير مناسبة و غير محفزة لجذب الشركات الأجنبية في ضوء تطورات السوق النفطية الدولية.حيث بقيت الجزائر إلى غاية عام 2001البلد الوحيد تقريبا من بين كل البلدان المنتجة الذي حافظ على الطريقة القديمة في منح تراخيص الاستكشاف، والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بين شركة سوناطراك و الشركات الأجنبية،

[1] -www.djazairess.com,le 03/04L2017, 00h12

وقد كانت هذه الطريقة محل انتقاد كبير من الشركاء الأجانب،لأنها تفتقر إلى النزاهة و الشفافية المطلوبة. و قد أكد اعتماد طريقة المناقصات الدولية منح تراخيص الاستكشاف دقة هذه الانتقادات و فائدة الطريقة الجديدة.إذ بعد تخلي الجزائر على طريقة المفاوضات الثنائية و اعتماد طريقة المناقصات الدولية قفز عدد العقود الممضاة مع الشركات الأجنبية في أول مناقصة عام 2001إلى 10عقودكاملة.و تأكد نجاح الطريقة الجديدة جليا في السنوات التالية،حيث بلغ عدد العقود المبرمة إلى غاية نهاية 2005أربعين عقدا،أي بمعدل 8 عقود سنويا.[1]

في ميدان الاستكشاف و تجديد الاحتياطي ،أثمر تنفيذ العقود المبرمة تحقيق نتائج هامة أيضا، حيث بلغ عدد الاكتشافات النفطية المحققة في الفترة 1986-2004حوالي 145اكتشافا،من بينها 76 اكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب ،و الباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطرا ك ، و قد سمحت كل هذه الاكتشافات بتعبئة احتياطات إضافية مقدرة بحوالي 2 مليار متر مكعب للخام و 140مايون متر مكعب للمكثفات و 900مليار متر مكعب للغاز الطبيعي[2].كما سمحت من جهة أخرى بزيادة القدرات الإنتاجية،حيث ارتفع حجم إنتاج النفط الخام من 674ألف برميل يوميا في سنة 1986إلى 1.352 مليون برميل يوميا في سنة 2005،و ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من 37.5مليار متر مكعب في سنة 0986إلى 89.2 مليار متر مكعب في نهاية سنة 2005.[3]

الفرع الثاني : الآثار السلبية لإصلاحات قطاع المحروقات

بدأ تطور قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة في إفراز العديد من المظاهر السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات ، خصوصا في شقها المتعلق بالشراكة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث بدأت ترتسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات الجزائري تختلف تماما عن الملامح التي كانت تميزه قبل مرحلة الانفتاح ، وبدأت تتكشف بعض الآثار السيئة للسياسة المنتهجة منذ منتصف الثمانينات وبدا واضحا الآن أن الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمل تهديدات وأخطار حقيقية ، إن لم يحسن التعامل معها فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم قطاع اقتصادي في البلد.

يكشف تحليل واقع القطاع في السنوات الأخيرة أن هناك اتجاهين جديدين ،أصبحا يميزان تطور النشاط ويساهمان في رسم الصورة الجديدة للقطاع .

[1]– بلقاسم سرايري، **مرجع سابق**، ص140

[2] - OPEC, Annuel Statistique Report, p 21, le 07/04/2017, 15h45

[3]- OPEC , Annuel Statistique Report , p23, le 07/04L2017, 16h22

أولا:الإتجاه الأول

النمو السريع في نشاط الشركات الأجنبية على حساب الشركة الوطنية سوناطراك إلى الحد الذي أصبحت فيه الكفة في ميادين الاستكشاف والإنتاج على السواء تميل تماما لصالح هذه الشركات على حساب سوناطراك، حيث كان كافيا مرور فترة قصيرة على بداية نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر لتصبح هذه الشركات فاعلا رئيسيا في قطاع المحروقات وتبدأ أولى الآثار السلبية في الظهور من خلال سيطرتها في بعض الميادين، ففي ميدان الاستكشاف على سبيل المثال تطور نشاط هذه الشركات الأجنبية بشكل سريع وأصبحت تحتكر القسم الأكبر من نشاط الحفر متجاوزة بذلك ما حفرته شركة سوناطراك .

وقد أثمر تكثيف الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان الاستكشاف أن أصبحت وراء معظم الاكتشافات المحققة، حيث ترتب عن ذلك بعد الشروع في استغلال الحقول المستكشفة التي ثبت وجود احتياطات تجارية فيها، ارتفاع في حصة إنتاج هذه الشركات إلى مجموع الإنتاج وتراجعت في المقابل حصة الشركة الوطنية سوناطراك، وفي قطاع الغاز تم أيضا نفس الاتجاه السابق فقد نما دور الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع بشكل لافت ويتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج حقول الشراكة في السنوات القادمة.[1]

ثانيا: الإتجاه الثاني

الذي أصبح ميزة تطور قطاع المحروقات الجزائري هو الحضور الكبير لرأس المال الأمريكي الذي نجح في اختراق القطاع والاستحواذ على نسبة هامة من الإنتاج، حيث لم تتردد الشركات النفطية الأمريكية منذ البداية في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها وتطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع .

المطلب الثاني : نتائج الاستثمار الأجنبي في المحروقات

إن معاينة النتائج الميدانية في ظل القانون بعقود صيغة الشراكة 51%مقابل 49%المعمول بها حاليا في الحلقات العليا من استغلال النفط ستساعدنا في الوقوف على أهم النتائج التي حصلت عليها الجزائر.

الفرع الأول : المكاسب المحققة

ما من شك فإن دخول الشركات العالمية بما تملكه من إمكانيات تكنولوجية وخبرة ، حققت للجزائر بعض المكاسب لا يمكن تجاهلها ، حيث أن كل الإحصائيات توضح أن الجزائر استطاعت فعلا منذ دخول الشركات الأجنبية ميدان الاستثمار في النشاط البترولي، من تحقيق نتائج ميدانية واضحة حيث يلاحظ في الفترة بين

[1]– بلقاسم سرايري، **مرجع سابق**،ص 143.

2000إلى 2006 وهي الفترة التي عرفت فيها دخول العديد من الشركات الأجنبية ، سجل قطاع المحروقات إنجازات نذكر منها:

* إمضاء43 عقدا للاستكشافات والإنتاج في مجال النفط.

* تحقيق 62اكتشافا لحقول البترول منها 12 للغاز.

* استثمار أكثر من 24 مليار دولار منها 13 مليار في إطار الشراكة.

وهذه الاكتشافات أدت إلى: [1]

أولا: رفع طاقة الإنتاج

ارتفعت القدرات الإنتاجية للجزائر من البترول الخام مما عزز موقع الجزائر في السوق الدولية وفي منظمة الأوبك .

ثانيا: ارتفاع الاحتياطات لكل من البترول والغاز

مع ملاحظة أن الاحتياطي ظل ثابتا تقريبا خلال السنوات الخمس الأخيرة ولم يتغير إلا في سنة 2005(انظر الجدول رقم 05الصفحة43)،حيث انتقل احتياطي البترول من 11314مليون برميل خلال سنة 2000إلى12270مليون برميل بنسبة 8.4%من البترول وارتفع احتياطي الغاز من 4523مليار متر مكعب إلى 5840مليار متر مكعب من الغاز بنسبة 29% لنفس الفترة ،ويجب التأكيد هنا أن هده النتائج لم تأت كلها عن طريق الشركات الأجنبية وحدها،بل جانبا منها كان بإمكانيات شركة سونطراك الذاتية كما سنلاحظه لاحقا.

ثالثا: ارتفاع احتياطي الصرف

لقد عانت الجزائر خلال أزمة انخفاض الأسعار من قلة السيولة واحتياطي الصرف من العملة الصعبة، إذ انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة 1989 بحيث لم يكن بمقدور الاحتياطي تغطية شهر واحد من الواردات والوفاء بتسديد الديون، غير أن الأوضاع المواتية حاليا جعلت الجزائر في منأى عن أزمة قلة السيولة واحتياطي من العملة الصعبة، مع العلم أن احتياطي الصرف له سببان في الحقيقة وهما:

* ارتفاع مجمل الصادرات من المحروقات من إنتاج سوناطراك وبالشراكة مع الشركات العالمية.

* الظروف المواتية لارتفاع أسعار البترول بشكل كبير ومستمر في الأسواق العالمية.

إن هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات كانت في الحلقات العليا، أي في الاستكشافات والإنتاج وليس في الحلقات الدنيا كالتكرير والتوزيع مما يجعل هذا الاستثمار الأجنبي لا يتصف بخاصية الديمومة ولا يشارك

[1]– وزير الطاقة والمناجم السابق السيد شكيب خليل، مجلة سوناطراك ، المجلة رقم 51، نوفمبر 2006، ص4

بصورة مباشرة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ بإمكان هذه الشركات مغادرة البلاد تحت أي ظرف من الظروف فتختفي بذلك آثار هذه الاستثمارات.

الفرع الثاني :خطر فقدان السيطرة على قطاع المحروقات

يلاحظ أنه حتى بعد أن أعيد الاحتكار من جديد للشركة سونطراك و أصبحت تتحكم في 51%من أي نشاط تقوم به أية مؤسسة أجنبية ، وتصبح بدلك المالكة القانونية لكل أبار المحروقات وصاحبة القرار ،فإن الشركات العالمية تواصل إستراتيجية إبقاء السيطرة على النفط بواسطة العقود، ولو في ظل عقود تقاسم الإنتاج في مقابل الأشغال التي تقوم بها بما تملكه من تكنولوجيا وخبرة ،حيث تصبح شريكة لمؤسسة النفط الوطنية للبلد المضيف، وتحصل على نسبة من كميات البترول كأرباح لقاء مشاركتها مع مؤسسة هدا البلد،يضاف إليها كميات البترول في مقابل النفقات التى تكبدتها في الاستكشاف والاستغلال .[1]

بالإضافة إلى دلك فإن الشركات الأجنبية، بملكيتها للتكنولوجيا المتطورة تقوم بتنمية حقول البترول المكتشفة سابقا،لأن تكلفة استرجاع البترول بها أقل من تكلفة الإنتاج بالحقول الجديدة، ومتوسط تكلفة الإنتاج فيها مرتين أقل، كما أن البترول المستخرج يصبح تحت التصرف مباشرة، بخلاف الاكتشافات الجديدة التي ترتفع تكلفتها بسبب أشغال البحث والتنقيب، وتحتاج إلى وقت طويل حتى يتم تطويرها لما تتطلبه من الأشغال الإضافية الضرورية حتى تكون جاهزة للاستغلال، وهدا يزيد من حصة الشركات العالمية من البترول.

رغم أنه ليست هناك أية مادة في القانون الجديد بعد التعديل تبيح التنازل عن ملكية حقول النفط للأجانب أو عن شركة سونطراك أو أي جزء من أسهمها للقطاع الخاص، لكن الممارسة في الميدان توضح أن نمو الإنتاج عبر الشراكة ستؤدي تدريجيا إلى فقدان الرقابة والسيطرة على جزء هام من نشاط المحروقات في الجزائر وخاصة فيما يتعلق بإنتاج البترول الخام.وبالتالي تعتبر هذه العوامل من بين الأخطار التي ستفقد الاقتصاد الجزائري السيطرة على القطاع المحروقات .

المطلب الثالث:الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري

من أجل إبرام أي عقد شراكة لابد من التقيد بشروط معينة كما هو الحال عند إبرام عقود الاستثمار الأجنبي مع الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب بالإضافة إلى التطرق إلى أهداف هذه الشراكة.

الفرع الأول :شروط إبرام عقد الشراكة

تعتبر هذه الشروط هي سارية المفعول في الوقت الحالي والتي نقوم بإيجازها فيما يلي:

[1]– عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص ص121، 122

* طلب تحفيز مشروع.

* طلب الإعلام عن الترشيح لمنصب رئيس المشروع.

* طلب الموافقة على الإعلان عن المناقصة.

* إعداد دفتر الشروط من طرف الجهات المعنية.

* إعداد مشروع التعاقد من طرف دائرة الأسعار والتخطيط.

* إخضاع مشروع التعاقد إلى المديرية القانونية من أجل إبداء الرأي والمناقشة.

* الإعلان عن المناقصة.

* إخبار الأعضاء بتواريخ الاجتماعات.

* سحب دفاتر الشروط من طرف المتعاقدين على مستوى المديرية .

* تحضير الزيارة الميدانية لرئيس المشروع مع المديرية الجهوية.

* إخضاع دفتر الشروط للمعاينة ومراقبة الأعمال "منطقة المراقبة".

* إعلان المناقشة من أجل مراقبة ومتابعة الأعمال .

* فتح الأظرفة التقنية من قبل الإدارة المسؤولة.

* إعداد المحضر من طرف لجنة فتح الأظرفة مع تسليم نسخة لكل متعاقد.

* تسليم نسخ المناقصات التقنية إلى الرئيس المكلف من أجل تقييمها .

* تسليم التعليمات التوجيهية التجارية إلى المتعاقدين المقبولين بعد التقييم.

* إسناد المشروع للمتعاقد المقبول بأقل تكلفة وإمضاء العقد معه وإرسال العقود الممضاة من طرف نائب الرئيس من قبل المديرية القانونية بعد استلام سلطة الإمضاء للمديرية العامة.[1]

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات

للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

أولا: توسيع السوق

تلجأ الشركات المصدرة إلى البحث عن شركاء لها في بلدان تراها مناسبة لإقتحام أسواقها الداخلية ،وذلك بتوفير الأجواء المناسبة لتسويق منتجاتها لتراخص البيع وبذلك بيع منتجاتها.

ثانيا: التقليل من حدة المنافسة

[1]– بن بركات زهرة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومكانته في قطاع المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2001–2002، ص49

في هذه الحالة يمكن الاتفاق حسب الاستراتيجيات المشتركة على تحديد وحصر الشركات المنافسة والمتواجدة في السوق الواحد وبالتالي تكون المؤسسة على دراية بنقاط القوة والضعف والاستراتيجيات التي يتبعها المنافسين فنقوم بإعداد إستراتيجية خاصة بها.

ثالثا: المصداقية والديمومة

تستطيع الشركات صغيرة الحجم تدعيم مكانتها ومصداقيتها باشتراكها مع المؤسسات الكبرى من ناحية التوظيف وتثبيت سياسات الاستراتيجية المسطرة، وكذا تدعيم قدراتها المالية بارتباطها بشركات رائدة .

ومن هذا المنطلق استجابت الجزائر للمتغيرات الدولية خاصة بإعلانها ورغبتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الانفتاح على الأسواق العالمية.[1]

[1]– بن بركات زهرة، **مرجع سابق**، ص51

خلاصة الفصل

من خلال ماسبق يتضح أن الاقتصاد الجزائري باعتماده الكلي على قطاع المحروقات منذ بداية الاكتشاف التجاري، يسعى إلى تطوير هذا القطاع بشتى الطرق وذلك من خلال مواكبة التطورات الحاصلة في قطاع المحروقات على المستوى العالمي ، وهذا بتعزيز مكانة هذا الأخير سواء على مستوى منظمة الأوبك أو الأوبك.

حيث مر قطاع المحروقات في الجزائر بمراحل متعددة تزامنت مع الاحتكارات، إلا أن التشريع البترولي فقد عرف تطورا هاما في إصدار عدة قوانين هامة وأهمها القانون 86-14 المتعلق بالانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي، حيث خلق هذا الإطار التشريعي ديناميكية في الشراكة وخاصة في ظل العقود البترولية المطبقة التي تعتبر جد هامة من حيث من حيث جذب رؤوس الأموال لتمويل جل عمليات البحث والاستكشاف والاستغلال العقلاني لهذه الثروة.

الفصل الثالث

دراسة أثر التغيرات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات على الاقتصاد

تمهيد الفصل:

لقد شهد قطاع المحروقات منذ السبعينات تحولات هامة في مختلف جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية، ولقد كانت هذه التحولات نتيجة تفاعل متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، لأن قطاع المحروقات هو القطاع الذي يخضع لتأثير هذا النوع من المتغيرات أكثر من جميع القطاعات الأخرى .

حيث أن أهم التحولات التي طرأت على قطاع المحروقات هي تلك التغيرات التي مست الأسواق البترولية العالمية وذلك على مستوى أسعار النفط الخام، والمتمثلة في تقلبات أسعار البترول التي أدت إلى حدوث أزمات نفطية عالمية كبرى، والتي كان لها أثر كبير على اقتصاديات الدول بما فيها الاقتصاد الجزائري الذي يعرف بتبعيته الزائدة نحو قطاع المحروقات وخاصة البترول.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المفهوم العام للتحولات الاقتصادية العالمية وخاصة الطارئة على قطاع المحروقات وأثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات المتبعة من أجل التخلص م ن التبعية الاقتصادية في المنظومة الاقتصادية لقطاع المحروقات، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: التحولات الاقتصادية العالمية لقطاع المحروقات

المبحث الثاني: أثر الأزمات النفطية (الأزمة الحالية)على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: سبل تخلص الجزائر من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات

المبحث الأول:التحولات الاقتصادية العالمية في قطاع المحروقات

إن التحولات الاقتصادية العالمية التي شهدها قطاع المحروقات متنوعة ، وخاصة على مستوى الأسواق العالمية البترولية ، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتعرف على مفهوم التحولات الاقتصادية بصفة عامة بالإضافة إلى أهم التغيرات الحاصلة على مستوى الأسواق العالمية للنفط .

المطلب الأول:ماهية التحولات الاقتصادية العالمية

لقد اتخذت العولمة عدة أشكال من التحديات لمفهوم حدود الإقليم أهمها التحدي الاقتصادي ، إذ أصبح العالم منذ أواخر القرن الماضي عالما بلا حدود اقتصادية ، وأن النظام العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات ذات تأثير كبير في كل الاقتصاديات المحلية، وأصبحت الحدود الجديدة للدول هي تلك الحدود الاقتصادية الطبيعية التي رسمت عبر تكرار التبادلات والتدفقات التجارية والمالية العالمية.[1]

و تعد العولمة الاقتصادية إحدى المفاهيم التي تطلق لوصف عمليات التحول أو التغير لفتح المجال الاقتصادي دون قيود أو تدخل حكومي.ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم .

الفرع الأول:ظهور التكتلات الاقتصادية

إن إحدى السمات المميزة لعالم اليوم هي إنشاء التجمعات الاقتصادية والتنسيق فيما بين الدول لخلق فرص التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري ، وقد تطورت عن منظمات سابقة ووصلت إلى مرحلة متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصادي ، وأفضل مثال على هذه التكتلات هو الاتحاد الأوروبي الذي تأسس في 1975/03/25 بإعلان اتفاقية روما تحت اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبيةCEE أو السوق الأوروبية المشتركة، وهناك تكتل أمريكا الشمالية الذي تم بإنشاء اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA.

وقد شهد العالم تجمعات إقليمية وظهور تكتلات متعددة وقد وصل عدد التكتلات وأسواق التجارة الحرة التي تم الإبلاغ الغات GATTعنها رسميا عام 1994 إلى 109 تكتل حيث أن ثلث هذه التكتلات قد ظهر مابين سنتي 1990و1994.[2]

أما في العالم العربي فإن مجلس التعاون الخليجي الذي أسس في 26/ 1981/05 بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في 1989/02/17 والذي يضم الدول الخمسة المغرب العربي.

---

[1]– علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص197

[2]– سمير الشيخ علي، **العولمة والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد1، 2002، ص165.

أما في مجال المحروقات أقامت الدول العربية "منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط" OAPEC بهدف التعاون وتبادل الخيرات وإنشاء المشاريع المشتركة ، غير أن دور هده المنظمة بقي محدودا بسبب الخلافات السياسية العربية والتدخل الأجنبي من جهة، وبسبب وجود أغلب الدول العربية المصدرة للنفط ضمن منظمة الأوبك التي لها القوة والتأثير على السياسات البترولية دوليا من جهة ثانية.

إن التكتلات العملاقة التي فرضتها العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية قد نجحت بين دول العالم الصناعي الذي أنهى خلافاته السياسية القديمة ، وقدم المصالح الاقتصادية المشتركة لبلدانه على الخلافات السياسية، بينما تبقى الدول النامية من أكبر المتضررين في مواجهة هذه التكتلات من خلال :

* إضعاف القدرة التنافسية الاقتصادية للدول المنفردة.

* إضعاف القدرة التفاوضية للدول المنفردة

* تقليص فرص دخول صادرات الدول النامية إلى دول التكتل إذا لم تكن سلعة إستراتيجية.[1]

الفرع الثاني :إستراتيجية الشركات العالمية

لم يعد بمقدور الدول القومية اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية دون الأخذ بالحسبان مصالح الشركات المتعددة الجنسيات (Transnational Co)التي تسيطر على الاقتصاد العالمي و ردود أفعالها،حيث تظهر التطورات الحديثة التي مست الاقتصاد العالمي في مجالات المال و التكنولوجيا و النفط أن العولمة في الأساس نظام واحد تحكمها أسس عالمية مشتركة ،و تديره مؤسسات تفرض أنماطا جديدة في التعامل مع قوى السوق بعيدا عن السياسات العامة للدول القومية ،بحيث أصبح النظام العالمي:

– نطاقا تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات و تمتلك رؤوس أموال ضخمة لا تنتمي بالضرورة للدولة الوطنية، مجالا يتراجع فيه نفوذ سياسات الدول المنفردة، وكذلك القوة التفاوضية الاقتصادية المحلية الوطنية و النقابات و غيرها.

– تتعامل الشركات العالمية مع العالم كسوق واحدة،مع أن الزبائن ينتمون إلى ثقافات و دول متخلفة.[2]

و بالتالي فإن إستراتيجية الدول الغربية و سياسيتها في كثير من الأحيان ما هي إلا انعكاس لإستراتيجية الشركات العالمية (النفطية بالخصوص)و تنفيذ لمصالحها،و ذلك بسبب تداخل إدارة هذه الشركات مع الأوساط السياسية و خاصة في الولايات المتحدة.

[1]– فريد النجار وآخرون، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة(قراء إستراتيجية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ،ص15.

[2]– بول كيردرايد، ترجمة رياض الأطرش، **العولمة الاقتصادية والضغوط الدولية**، دار النشر العبيكان، السعودية، 2013، ص31

إن تأمين الطاقة من الأولويات الأساسية للدول المستهلكة والشركات النفطية بحيث تعمل على الحيلولة – مهما كان الثمن –من تكرار سيناريو حصول أزمة طاقة على نطاق واسع وقطع الإمدادات كما حصل في السبعينات (الصدمة البترولية الأولى)،ومنع احتكار السوق البترولية من طرف أي تكتل اقتصادي أو سياسي بحيث يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها الطاقوية.

فالإستراتيجية الجديدة للدول الصناعية المستهلكة للبترول تتركز على استخدام مجموعة من الأساليب لبلوغ أهدافها،والاعتماد على ما تقدمه لها مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية حول النفط تتناول الاحتياطات العالمية وقوانين الاستثمار والإنتاج والتسويق والمناخ السياسي للدول المنتجة المصدرة وغيرها من المعلومات ويمكن تحديد إستراتيجية الدول الصناعية عبر شركاتها في النفط الأساسية:

–ضمان الإمدادات بتمكين الدول الصناعية لشركاتها في مناطق النفط وعلى المدى البعيد وتوفير الحماية الكافية لها،سواء بواسطة عقود الاستغلال أي بالشكل القانوني أو بالتدخل المباشر والضغوط على الحكومات المضيفة، منع أي توافق أو تنسيق بين البلدان المنتجة من دول منظمة الأوبيك والدول المنتجة المستقلة،مع توطيد علاقاتها بمناطق الإنتاج الجديدة في أوساط آسيا وأفريقيا، ودلك لكسر احتكار أسواق النفط من طرف الأوبك والدول العربية بالخصوص.[1]

–التأثير على العرض باستعمال المخزون الاحتياطي للتأثير في الأسعار (مع ملاحظة محدودية فعالية تأثير استخدام الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي في لجم الأسعار في الأعوام الأخيرة ،بسبب تداخل عوامل جيوسياسية وزيادة الطلب على النمط عالميا)،الاطمئنان على عدم إمكانية حصول حظر نفطي تام كما حدث في سنة 1973نتيجة الأزمات السياسية (مع الملاحظة أيضا أنه،ولأسباب تداخل مصالح الدول وتغير المعطيات الجيوسياسية الدولية،يستبعد كليا قيام حظر نفطي على نطاق واسع)

–البحث عن مصادر جديدة من الطاقة والنفط غير التقليدي ولو كانت بتكاليف مرتفعة، مثل استغلال رمال القار (رمال القطران)،والتنقيب عن البترول في أعالي البحار.وهدا كله ضمن سياسة تهدف إلى توفير احتياطي من الطاقة يكون تحت الطلب عندما تقتضي للضرورة دلك.

[1]– بول كيردرايد، ترجمة رياض الأطرش ، **مرجع سابق**، ص35

-تمويل البحوث في مجالات الطاقة الأخرى غير البترول، وخاصة الطاقات المتجددة :مثل الوقود البيولوجي الطاقة النووية والطاقة الشمسية،في إطار سياسة تنويع المصادر الطاقوية ،وتحسبا للتغيرات المستقبلية في استهلاك الطاقة المسببة للاحتباس الحراري أو ندرة محتملة من البترول الخام.

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية تستبعد سلعة النفط

إن الدول العربية في مجملها مستوردة للنفط الخام من الدول النامية ، وبالمقابل تصدر لها المواد المصنعة والسلع الغذائية، فلا بد والحال هده أن تبحث عن ميكانيزمات تسهل لها النفاد الحر لأسواق هده الدول وتصريف سلعها من غير عوائق ضريبية أو إجراءات حمائية ،دون أن تتمكن الدول المصدرة للنفط من ولوج أسواقها بنفس الشروط والظروف خاصة فيما يخص سلعة النفط الخام .

كانت جولة أوروغواي في ديسمبر 1993والتي اكتملت في مراكش عام 1994بعد جولات عديدة قد أسست لقيام المنظمة العالمية للتجارة OMC كإطار قانوني لحركة السلع ووريث شرعي للغات وتعتبر من أهم الجولات سواء من حيث الموضوعات التي تطرقت إليها أو من حيث نتائجها وقد سهلت للدول الصناعية التحكم في التجارة الخارجية وحركة السلع واستطاعت استبعاد سريان أحكامها على سلعة النفط ،أي أن لا تدخل ضمن قائمة السلع التي تستفيد من خفض التعريفات الجمركية باعتبار أن النفط سلعة إستراتيجية وأنها تدخل في صناعة العديد من المنتجات الأخرى وبالتالي يمكن للدول الصناعية – إن أرادت – تبعا لدلك أن تفرض ما تشاء من الضرائب على وارداتها من النفط أو إجراءات حمائية تحول دون الدخول الحر لهده السلعة إلى أسواقها ، وهدا يبين قدرة وهيمنة هده الدول على منظمة التجارة العالمية وعلى غيرها من الهيئات والمنظمات الدولية . [1]

المطلب الثاني:التحولات الاقتصادية العالمية في السوق البترولية

بما أننا تطرقنا سابقا إلى مفهوم التحولات الاقتصادية العالمية وبما أن موضوعنا حول قطاع المحروقات فسوف نتعرف من خلال هذا المطلب على السوق البترولية وأنواعها وأهم محددات هذه الأخيرة.

حيث تعرف السوق البترولية على أنها السوق التي يتم التعامل فيها بأحد مصادر الطاقة ألا وهو النفط ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في العوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

[1]- عيسى مقليد، **مرجع سابق**، ص ص99-100

الفرع الأول: أنواع السوق البترولية

من أجل التعرف جيدا على مفهوم السوق البترولية يجب معرفة أنواع هذه السوق والتي نوجزها في الآتي:

أولا: الأسواق الفورية

وتعبر عن مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما، وهذا النوع من الأسواق معروف منذ القدم باعتباره وسيلة للتخلص من بعض الفوائض البترولية بأسعار مخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، وتتحدد أسعار النفط الخام في هذه السوق نسبة إلى الخام المرجعي، والأسعار الفورية هي الأسعار السائدة عند إتمام الصفقة فعلا وهذه الأسعار لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار النفط عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

ثانيا: الأسواق الآجلة المستقبلية

ظهر هذا النوع من الأسواق في الثمانينات وهي أسواق عرفها العالم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، وبالنسبة للبترول هو ظاهرة مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويتم فيها التعامل اليومي على البراميل الورقية مما يزيد عدة مرات على حجم التعامل في براميل النفط الحقيقية، وتختلف الآراء حول أثر تلك الأسواق على أسعار النفط في أسواقه الحقيقية إذ يعتبرها البعض عاملا من عوامل الاستقرار بينما يرى البعض الآخر أنها تعمل على زيادة حدة التقلبات.[1]

الفرع الثاني: الجهات الفاعلة في السوق البترولية

بإمكاننا تقسيم العناصر المؤثرة على سلوك السوق البترولية إلى قسمين أساسين :الدول المنتجة سواء الدول الأعضاء في منظمة الأوبك أو غير الأعضاء، أما القسم الثاني من العناصر الفاعلة في السوق البترولية في الدول المستهلكة وهي الأخرى تنقسم إل دول مستهلكة عضوة في منظمة الطاقة الدولية والشركات العالمية الأخرى.

أولا:من حيث الدول المنتجة

تقسم الجهات الفاعلة في سلوك السوق البترولية من ناحية الدول المنتجة إلى قسمين نوجزهما فيما يلي:

[1]– بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري**، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت،الأردن، 2012، ص18

1-منظمة الدول المصدرة للنفط: OPEC

تأسست منظمة الأوبك سنة 1960في بغداد، ولقد انضمت الجزائر لها سنة 1969، وتهدف هده المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء بما يسمح بالتأثير اللازم على حجم الإنتاج النفطي، وكذا تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية بغية إزالة التذبذبات الضارة والغير ضرورية فيها، وذلك بهدف تحسين مداخيل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها.

وتعتمد الأوبك في سياسة تسعير البترول منذ سنة 2005 على سلة تضم 11 نوعا من الخامات النفطية عوضا عن السلة السابقة التي كانت تضم 7أنواع من النفط.

2- الدول المنتجة خارج الأوبك

وتتميز هذه الدول بأنها مستهلكة ومستوردة للنفط وهذا بالرغم من أن إنتاجها يعادل 60% من الإنتاج العالمي، وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية أما احتياطها فهو أقل من 20%من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة لدول الأوبك، ومعظم هذه الدول متقدمة بالإضافة إلى بعض الدول النامية وإنتاجها يتناقص سنويا نتيجة الاستخراج المكثف لنفطها للتأثير على سياسة الأوبك بتخفيض إنتاجها، ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.[1]

ثانيا: من حيث الدول المستهلكة

أما العناصر الفاعلة في سلوك السوق البترولية من ناحية الدول المستهلكة تقسم أيضا إلى قسمين أساسيين هما:

1-وكالة الطاقة الدولية : IEA

إن هذه الوكالة هي عبارة عن مجموعة من الدول تعمل على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط، وكذلك تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط، والهدف الرئيسي للوكالة هو تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي.

[1]- بوالشعور شريفة، **مرجع سابق**، ص19

2-الشركات النفطية العالمية الكبرى

وهذه الشركات العالمية تمثل في أغلبها ما اصطلح عليه الشقيقات السبع سابقا والتي تعود أغلبية ملكيتها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، ولقد سيطرت هذه الشركات لوقت طويل على ما يقارب 80%من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها تمتلك 70%من صناعة التكرير العالمية، وتؤثر هذه الشركات البترولية على السوق النفطي من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، الأمر الذي يؤثر على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا.

الفرع الثالث: أسعار النفط

من أجل التوسع أكثر في السوق البترولية لابد من التطرق إلى مفهوم الأسعار واهم أنواع الأسعار المتعامل بها في هذه السوق.

أولا: تعريف سعر النفط

يعرف سعر النفط على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد"،[1] خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ومناخية....إلخ ،لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية،[2] حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل "احتكار القلة" الذي ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ حيث تم اكتشاف واتساع صناعة النفط في بلدان عديدة، لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري وهذا نتيجة احتكار شركات قليلة في السوق البترولية،التي سعت إلى تعظيم أرباحها، ليتطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض، وهذا لدخول عدة بلدان منتجة للنفط في السوق البترولية.

كل هذا التطور في مفهوم السعر أو في كيفية تحديده يدل على أن للسعر البترولي عدة أنواع أو مصطلحات.

ثانيا:أنواع سعر النفط

إن المتتبع لتاريخ أسعار النفط و تطوراته يوقن أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، ويمكن أن نميز بين الأشكال التالية في سعر النفط و هي:

[1]- صلاح يحياوي، فاروق الصوفي، **سياسات في تصنيع النفط –الجزائر–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص01

[2]- محمد احمد الدوري، **مرجع سابق** ، ص 194

1-السعر المعلن

هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008، أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وما يميز هذا النوع من السعر أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.

2-السعر السوقي

هو سعر السوق النفطي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام ،وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط ، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع. [1]

3-سعر الإشارة

وتكون هذه الأسعار في مستوى وسط مابين السعرين السابقين وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في سنة 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من سنة 1967 وليس على أساس الأسعار المحققة التي كانت سائدة بين الطرفين السابقين.

4-سعر التكلفة الضريبية

تمثل هذه الأسعار في الواقع التكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني"الخسارة" بطبيعة الحال.

حيث أن حساب سعر التكلفة الضريبية كما يلي:

[1]- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1970-2006**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، صص61-62

سعر التكلفة الضريبية = تكلفة الإنتاج +عائد الحكومة

حيث أن عائد الحكومة= الريع+الضريبة

5-الأسعار الآنية(الفورية)

برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد منها والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.[1]

المطلب الثالث:اتجاهات أسواق النفط العالمية

لقد شهدت الأسواق العالمية النفطية عدة أزمات سعرية في صناعة النفط والتي تعرف بأنها اختلال مفاجئ في السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار، يمتد عل فترة زمنية معينة قد تطول في بعض الأحيان حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على أسعار النفط

إن من يلاحظ عرض السوقي حركة أسعار النفط منذ القدم حتى الوقت الحالي، يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة نقوم بتلخيصها فيما يلي:

أولا: العرض السوقي للنفط

إن تأثير العرض النفطي على أسعار النفط تأثير متبادل، لذا سنقوم بتعريف العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه.

1-تعريف العرض البترولي

العرض البترولي" هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين ".[2]

إن العرض البترولي يعد أهم عامل مؤثر في أسعار النفط ، فزيادته أو نقصانه يكون له تأثير مباشر على السعر، حتى وأن النظريات الاقتصادية تقول أن علاقة العرض مع الأسعار علاقة عكسية.

[1]- د. جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات-حالة الجزائر**-، مجلة الدراسات الاقتصادية والجامعية ن العدد التاسع، المجلد الأول ،جامعة الوادي، جوان 2016، ص4

[2]- محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص 115

2-العوامل المؤثرة على العرض البترولي

هناك عوامل عديدة تؤثر على العرض البترولي وهي:

أ-الطلب البترولي

يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي، لأن الطلب هو من يخلق العرض فعندما يلاحظ منتجوا النفط أن هناك زيادة في الطلب على سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرض السوق، أما إذا لاحظوا العكس فيستعملون على تقليص عرض فعندما يكون هناك طلب يفوق العرض تتجه الأسعار للزيادة، أما عندما يكون هناك طلب يقل عن العرض تتجه الأسعار للانخفاض.[1]

ب- السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج

ولهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو النقصان أو بثبات العرض، وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة ، فتخفيض أو توقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا اقتصاديا وسياسيا هاما له تأثير كبير على العرض البترولي العالمي ومن أهدافه الإطالة فترة استغلال البترول بصورة أفضل ، أما زيادة أو الإنتاج فالهدف منه زيادة العوائد المالية لغرض تلبية متطلبات التنمية.

ج- سعر النفط

كما سبق وذكرنا أن هناك علاقة عكسية بين العرض والسعر، فزيادة عرض السلعة سيؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح، فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر وهذا للحصول على مداخيل إضافية لتغطية احتياجاتها الاقتصادية، إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخيلها على عوائد النفط ، أما إذا كانت من الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط، أما بالنسبة للمستهلكين فيسعون إلى زيادة استهلاكهم وتكوين مخزون استراتيجي يعتمد عليه عند ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما يبين العلاقة القوية بين السعر البترولي والعرض.

[1]- العمري علي، مرجع سابق، ص 35

د- سعر السلعة البديلة

قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء للنفط باعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة، لكن ومع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والفحم بعدما تم اهماله سابقا، فأصبحت تنافس النفط رغم قلة بعضها واختلاف خصائصها وفوائدها وكذا استغلالها اقتصاديا وصناعيا.

فأسعار هذه السلع البديلة قد تبدو غير مؤثرة على العرض البترولي في المدى القصير ولكن في المدى الطويل يكون لها أثر كبير على العرض البترولي كما حدث في الأزمة البترولية الثانية.[1]

ثانيا: الطلب السوقي للنفط

بعدما تطرقنا إلى مفهوم العرض النفطي والعوامل المؤثرة فيه سوف نتطرق الآن إلى مفهوم النفط وأهم محدداته.

1-تعريف الطلب البترولي

عرفته الوكالة الدولية للطاقة على أنه " يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة."وبالرجوع إلى تعريف العرض البترولي يمكننا إعطاء تعريف الطلب البترولي على أنه يمثل تلك الكميات من السلعة البترولية ، التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محددة، لغرض إشباع حاجيات متنوعة سواء كانت استهلاكية كالبنزين أو المنتجات البتروكميائية.

2- محددات الطلب البترولي

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب البترولي والتي نوجزها في النقاط التالية:

أ-متوسط دخل الفرد

يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

[1]- العمري علي، **مرجع سابق**، ص36

ب- السعر

يرتبط الطلب على النفط بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط.

ج- هيكل الناتج القومي

سبق وأن عرفنا أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي تتميز به عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

د- المناخ

يرتف ع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.[1]

الفرع الثاني: أهم الأزمات العالمية في سوق النفط

ولقد كانت هذه الأزمات العالمية الحاصلة على مستوى السوق البترولية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 وتتمثل أهم هذه الأزمات فيمايلي

أولا:الأزمة الأولى سنة 1973

شهد العالم في أكتوبر 1973 أزمة نفطية خلفتها الدول العربية عندما قامت بتقليص كمياتها المعروضة كنتيجة لموافقة الدول الكبرى التي تحالفت مع إسرائيل خلال الحرب الإسرائيلية-العربية، فأوقفت الدول العربية نفطها المصدر للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية وعلى الخصوص هولندا، فأدى هذا إلى انخفاض حاد في العرض البترولي فالتهبت أسعار النفط ووصل سعر النفط العربي الخفيف يوم 24 ديسمبر 11.5دولار للبرميل بعدما كان يساوي 3.01خلال أكتوبر.

ثانيا: أزمة النفط الثانية 1979

إن أزمة الطاقة الثانية حدثت بسبب عدم ارتفاع المنتجات الطاقوية البديلة للنفط بشكل كافي ، وبوتيرة سريعة لتعويض النفاذ الطبيعي الهائل للمواد الطاقوية المعروفة، التي تسببت في تغيير مفاجئ بين الطلب

[1]- أ. سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر- دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية** - ، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 24-25

الطاقوي الكامن والعرض النفطي الضروري، حيث أن الأسعار الرسمية قفزت من 12.07 عام1978 إلى 17.25 عام 1979، وهذا لم يحدث صدفة بل حدث نتيجة اختلالات بين العرض والطلب،وهذا بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الوكالة الوطنية للطاقة(IEA) بعد أزمة 1973.[1]

ثالثا:الصدمة النفطية الثالثة1986

ولقد بدأت هذه الأزمة منذ سنة 1986 حيث وصل سعر البترول إلى13 دولار للبرميل، ثم عاودت الارتفاع فوصلت إلى 20دولار عام 1996 ثم انهارت ثانية في عام 1998 إلى 12.3دولار ثم حقق برميل النفط قفزة نوعية بعد ذلك ليصل إلى حوالي 28 دولار للبرميل الواحد عام 2000.

رابعا: الصدمة النفطية الرابعة

والتي بدأت منذ سنة 2005حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51دولار للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر، حيث قاربت100دولار للبرميل في بداية 2008 والصدمة الرابعة هي نتيجة للوجود الأمريكي في منابع النفط وسيطرتها على أكبر احتياطي في العالم وبدخول الشركات الأمريكية إلى استثمار النفط العراقي المتزامن مع تغيرات سياسية لخريطة المنطقة.[2]

خامسا: الأزمة النفطية لعام 2008

إن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80دولار للبرميل مما شجع الجزائر على زيادة الإعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الجزائري.

سادسا: الأزمة النفطية لعام 2014

لقد عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

---

[1]– العمري علي، **مرجع سابق**، ص ص 13–14

[2]– أ.مصطفى بودرامة، **مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي –ا لتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص7

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50%شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت إلى التخوف من مخاطر هذه الأزمة .[1]

المبحث الثاني : أثر الأزمات النفطية(الأزمة الحالية) على الاقتصاد الجزائري

لقد كان لتقلبات النفط في الماضي والحاضر أثر رئيسي وكبير على الاقتصاد الجزائري سواء على الجانبي الاقتصادي أو الاجتماعي،و لتفادي آثار هذه التقلبات قامت السلطات بمجموعة من الإجراءات ،وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر الأزمة الحالية على المؤشرات الاقتصادية

بالنظر إلى المكانة المميزة للمحروقات في الاقتصاد الجزائري فإن الأزمات النفطية وخاصة الأزمة الحالية والتي كان لها أثر كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا ما سنبرزه في هذا العنصر.

الفرع الأول: أثر الأزمة الحالية على الموازنة العامة

تظهر الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول على الموازنة العامة من خلال تزايد الرصيد السلبي الناتج عن انخفاض الإيرادات الجبائية البترولية التي تصل نسبتها إلى 62 بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة للدولة كما تزداد الخطورة إذا تفحصنا مؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(11): رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات الوحدة:%

المؤشرات /السنوات	2013	2014	2015	2016
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي	%-15	%-7	%-15	%-18
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات	%-33.5	%-36.5	%-35.1	%-40
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	%-62	%-60	%-58	%-55

المصدر: صالح صالحي، **آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري نعمة الموارد ولعنة الفساد**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد رقم 15، 2015، ص8.

[1]– مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 2015/05/14،ص5

ولواجهة الانخفاض الحاد في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع ب 17146 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية ماي 2014 ونهاية ماي 2015أي انخفاض ب33.3 بالمئة على مدى عام كامل.[1]

الفرع الثاني: تأثير الأزمة النفطية على الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي السنوي 16799.2 مليار دج سنة 2015 مقابل 17205.1 مليار دج سنة 2014 أي بانخفاض قدره 2.4 بالمئة، ولتوضيح تأثير الأزمة البترولية الراهنة على الناتج المحلي الإجمالي يوضح الجدول الموالي تطور مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام .

الجدول رقم (12): تطور الناتج الداخلي الخام ومساهمة قطاع المحروقات للفترة 2012-2015

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	16208698	16643834	17205106	16799214
مساهمة قطاع المحروقات (مليون دج)	5536382	4968018	4657811	3233620
نسبة المساهمة	%34.15	%29.84	%27.07	%19.24

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

[1]- مجدوب بحوصي، خير الدين بوزرب، عمار عريس، **مداخلة بعنوان تحليل أثر الأزمة النفطية الراهنة على أداء الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني حول أثر الأزمة الاقتصادية الراهنة على مسيرة التنمية المستدامة – التشخيص وسبل المعالجة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 9و2017/05/10ص45

الشكل رقم(1): تطور الناتج الداخلي الخام ومساهمة قطاع المحروقات

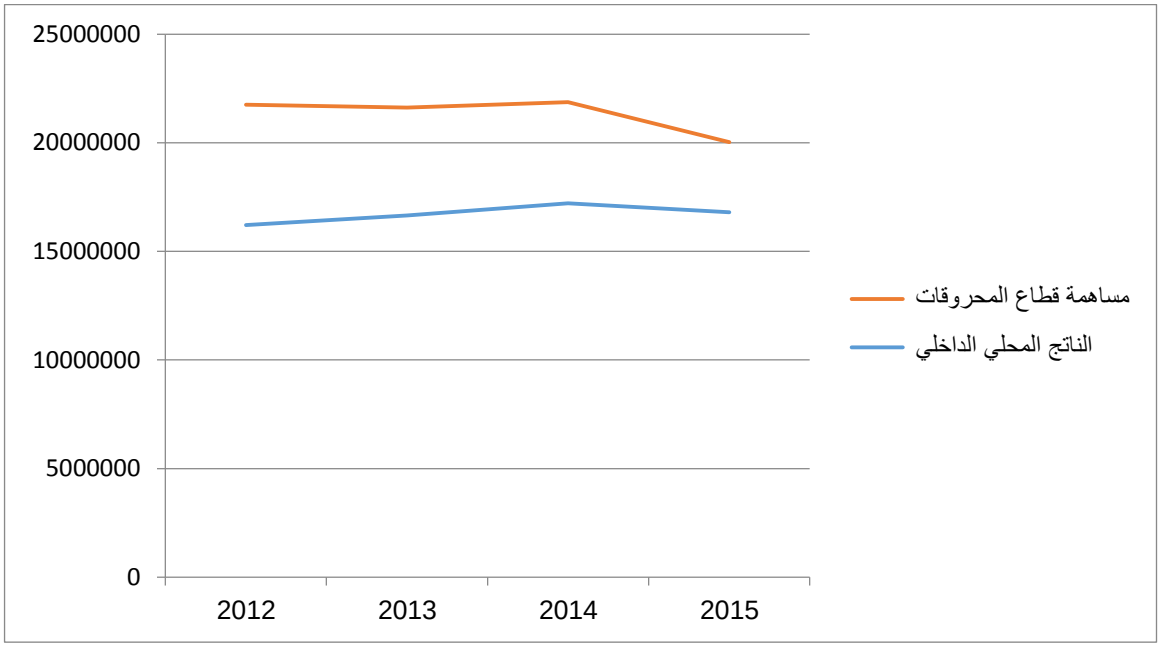

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(13)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(12) المرفق بالشكل رقم (1) ارتفاع الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2012-2015 ، وهذا نظرا لتحسن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بتسجيل نمو يقدر ب5بالمئة في الثلاثي الثالث من 2015 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2014 ، إلا أنه وبداية من الثلاثي الرابع لسنة 2014 شهدت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تراجعا ، حيث تراجعت من 1197461 مليون دج في الثلاثي الثالث لعام 2014 إلى 985466مليون دج في الثلاثي الرابع لعام 2014 ،أما في عام 2015 فقد تراجع الناتج الداخلي الخام إلى 16799214 مليون دج ، وهذا راجع لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية التي أثرت على ناتج قطاع المحروقات حيث تراجعت مساهمة قطاع المحروقات إلى 3233620مليون دج بعد أن كانت تشكل حوالي 4657811مليون دج عام 2014.[1]

الفرع الثالث: تأثير الأزمة النفطية على قطاع التجارة الخارجية

لقد شهد قطاع التجارة الخارجية إنتكاسة كبيرة ، بداية من عام 2012 حيث سجل أول تراجع في حجم الصادرات من 71.66 مليار دولار سنة 2011 إلى 70.58 مليار دولار سنة 2012، ثم 63.32 مليار دولار و60.14 مليار دولار في سنتي 2013 و2014 على التوالي، أما عن تداعيات تراجع أسعار النفط على

[1]- مجدوب بحوصي، خير الدين بوزرب، عمار عريس، **مرجع سابق**، 47

التجارة الخارجية ، فقد سجل الميزان التجاري عجزا لأول مرة منذ 15 سنة ، حيث قدر حجم الصادرات الإجمالية في التسع أشهر الأولى من سنة 2015 ب 28.86 مليار دولار مقابل أكثر من 48 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014 أي تراجع بنسبة 40%، وسجلت التجارة الخارجية عجزا في التبادلات التجارية خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2015 ب 10.33 مليار دولار مقابل فائض بأكثر من 4 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014 ومن المتوقع أن يتجاوز العجز أكثر من 14 مليار دولار ، والجدول التالي يوضح تطور حجم التجارة الخارجية من سنة 2010 غلى غاية 2016.[1]

الجدول رقم (13): تطور حجم التجارة الخارجية للجزائر 2010-2016 **الوحدة: مليار دولار**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	56.1	71.66	70.5	63.3	60.1	34.67	28.88
الواردات	38.8	46.92	51.5	51.5	58.3	51.70	46.72
الميزان التجاري	17.2	24.74	19.0	11.7	1.81	-17.03	-17.84

المصدر : من إنجاز الطالبة بالإعتماد على المديرية العامة للجمارك.

الشكل رقم(2): تطور حجم التجارة الخارجية للجزائر 2010-2016

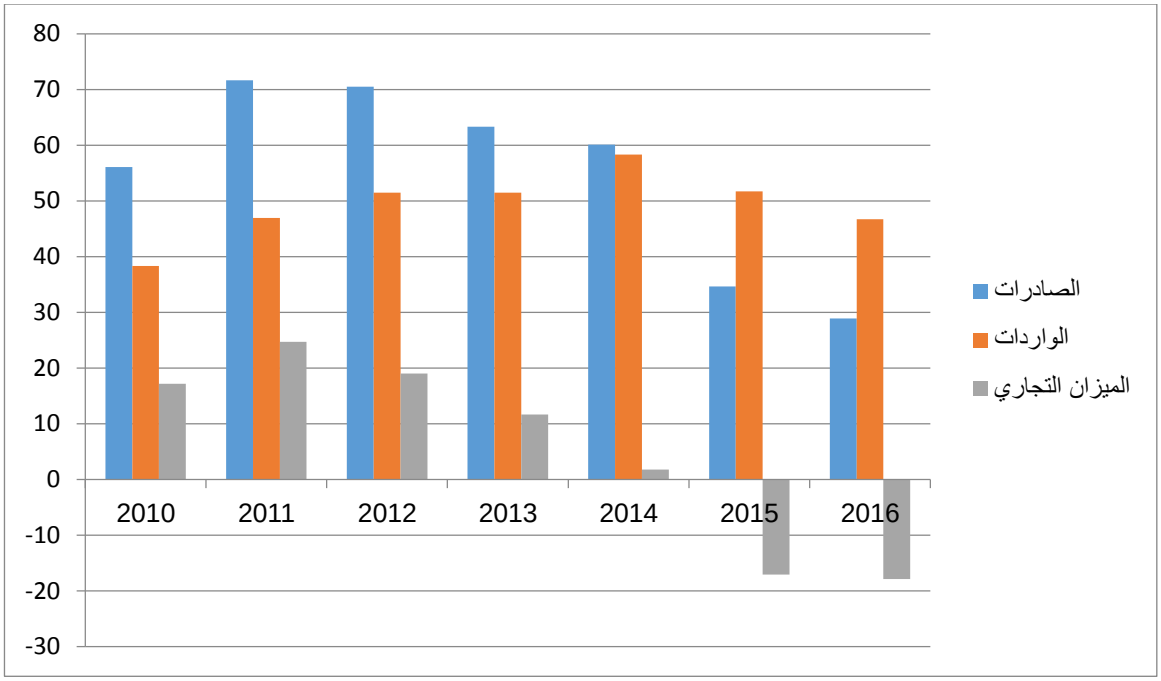

المصدر:من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13)

[1]- د.خير الدين بلعز، أ.د. رابح خوني، مداخلة بعنوان انعكاسات انهيار أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مرجع سابق، ص14

أما الصادرات من النفط الخام سجلت هي الأخرى تراجع كبير سواء من حيث الحجم أو القيمة بسبب تذني أسعار النفط ، فمنذ عام 2012 بدأت وتيرة الإنتاج والتصدير في التراجع، حيث تراجع حجم الصادرات من النفط الخام من 254.6 مليون طن سنة 2011 إلى 250.4 مليون طن سنة 2012 ، ثم إنخفض تحت حاجز 200 مليون طن سنة 2014 ، الأسعار هي الأخرى ساهمت في تراجع قيمة الصادرات بسبب انخفاض سعر البرميل من 112.9 دولار كمتوسط سنة 2012 إلى 100 دولار سنة 2014 و 55.56 دولار سنة 2015 ، حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات النفطية خلال التسع أشهر الأولى لسنة 2015 أكثر من 8 مليار دولار ، والجدول الموالي المرفق بالشكل رقم (3) يوضحان تطور حجم وقيمة الصادرات من النفط الخام خلال الفترة 2010-2015.[1]

الجدول رقم (14): تطور قيمة وحجم الصادرات النفطية الخام للجزائر 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات(القيمة مليار دولار)	20.72	28.74	27.75	24.32	18.34	8.04
الحجم(مليون طن)	258.7	254.6	250.4	223.1	184.5	144.4
السعر المتوسط(دولار)	80.2	112.9	111	109	100	55.56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر .

الشكل رقم(3): تطور قيمة الصادرات النفطية الخام للجزائر

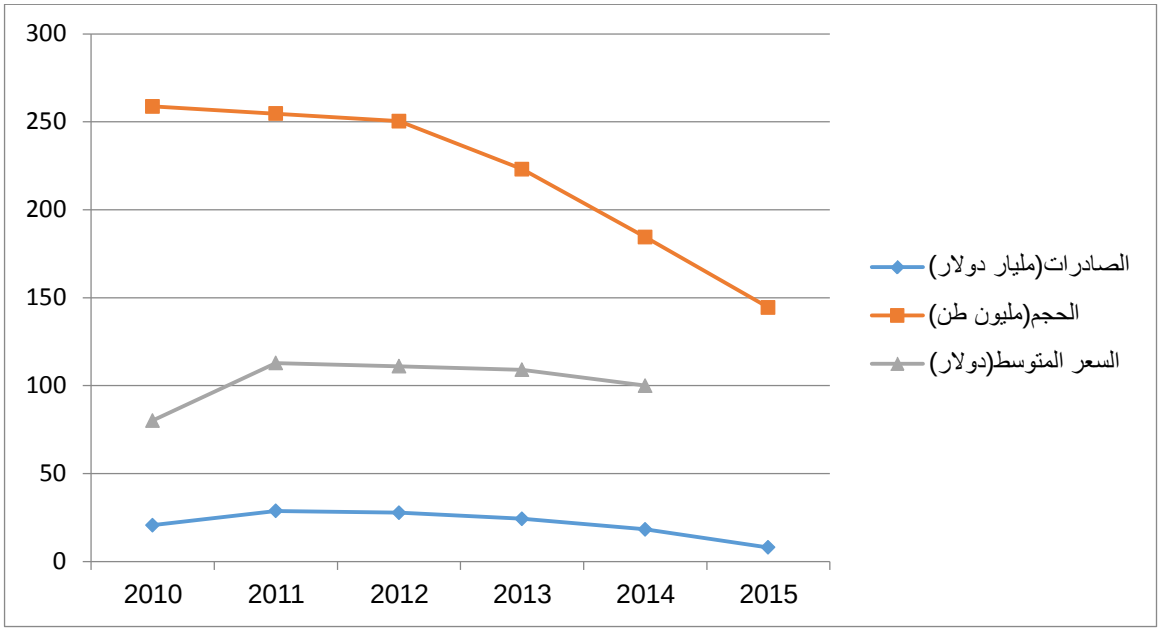

[1]-د.خير الدين بلعز، أ.د.رابح خولي، **مرجع سابق**، ص15

المصدر : من إنجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(15)

المطلب الثاني:التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى

إضافة إلى المؤشرات السابقة هناك مؤشرات أخرى تأثرت بالتقلبات الحاصلة على مستوى أسعار النفط وخاصة الأزمة النفطية الراهنة يكمن الأثر عليها فيما يلي:

الفرع الأول: تأثيرات الأزمة على سعر الصرف والتضخم

من أجل كبح التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وكذا العمل على تخفيض الواردات من أجل التحكم في عجز الميزان التجاري مميزان المدفوعات، قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار والأورو بشكل تدريجي وعلى مراحل ، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار خلال سنة 2015 بنسبة 20بالمئة مقارنة بسنة 2014.والجدول الموالي يوضح ذلك.[1]

الجدول رقم(15): سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال 2012-2015 **الوحدة : دينار جزائري**

سعر صرف الدينار	2012	2013	2014	2015	2016
مقابل الدولار	77.55	79.38	80.56	100.44	109.49
مقابل الأورو	102.16	105.44	106.91	111.21	121.18

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات وزارة المالية

الشكل رقم (4): سعر صرف الدينار مقابل العملات الأساسية

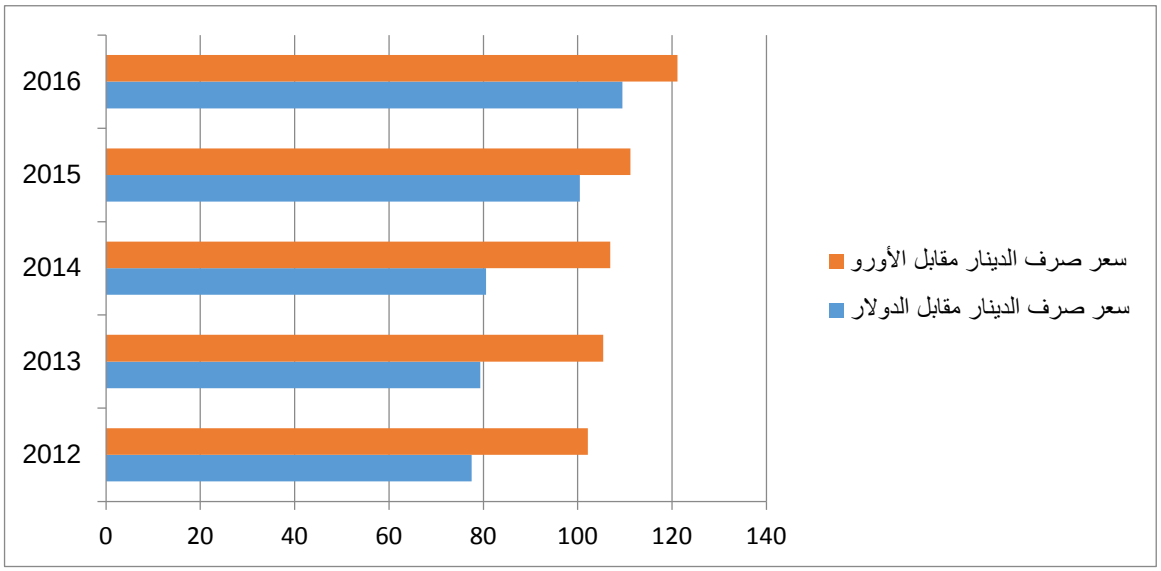

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(15)

[1]- د. خيرالدين بلعز ،أ.د. رابح خولي، **مرجع سابق**، ص 17

يمثل الجدول رقم(15)والشكل(4) سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة الممتدة من 2012إلى 2015 حيث نلاحظ أن سعر الدولار قد انتقل من 77.55دج سنة 2012 إلى 100.44 سنة 2015 ثم 109.49 دج سنة 2016 ونفس الشئ تقريبا حدث مع الأورو ولكن بنسب متفاوتة حيث كان سنة 2012 يقدر ب 102.16 دج ثم أصبح سنة 2015 يقدر ب111.21دج ثم 121.18دج سنة 2016.[1]

وهذا الانخفاض في قيمة صرف الدينار ، صاحبه ارتفاع في نسبة التضخم التي قارت 5 بالمئة ، حيث أن اعتماد الجزائر على الواردات بشكل كبير وتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الرئيسية أدى إلى ارتفاع أسعار بعض السلع خاصة منها المستوردة.

الجدول رقم(16): نسبة التضخم في الجزائر خلال (2012-2016) **الوحدة:%**

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة التضخم	8.89	3.25	2.92	4.78	6.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية

يمثل الجدول نسبة التضخم خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2016 ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التضخم قاربت زيادة بنسبة 5 بالمئة.

الفرع الثاني : أثر الأزمة على البطالة في الجزائر

يبرز أثر الأزمة النفطية على معدلات البطالة في الجزائر من خلال المعطيات التالية:

حسب المكتب الوطني للإحصاء ارتفع معدل البطالة في الجزائر إلى 11.2 بالمئة في سبتمبر 2015 بالمقارنة مع 10.6 خلال سنة 2014، وهكذا بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 1.337 مليون شخص من القوى العاملة الناشطة المقدرة ب11.932 مليون شخص، وتعتبر فئو الشباب تحت 24 سنة الفئة الأكثر تضررا من الأزمة ، إذ أن انكماش الاقتصاد لا يحسن فرصتهم على العكس من ذلك.

في عام واحد ارتفع معدل البطالة في هذه الفئة من 25.2 بالمئة إلى ما يقارب 30 بالمئة وفقا لمكتب الإحصاء.والجدول الموالي يبرز تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال 2013 -2015.[2]

[1]- د.خير الدين بلعز، أ.د. رابح خولي، **مرجع سابق**، ص 18

[2]- عبد المجيد عطار، **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة لندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة، 2015/11/7، ص131.

الجدول رقم(17): تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة 2013-2015 الوحدة:%

السنة	2013	2014	2015
معدل البطالة	11	10.6	11.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات المكتب الوطني للإحصاء.[1]

المبحث الثالث: سبل تخلص الجزائر من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات

لقد تبنت الجزائر من أجل العمل على التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات استراتيجيات عديدة سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث الذي سنفصل فيه كل الاستراتيجيات التي عملت وتعمل الجزائر على تجسيدها على أرض الواقع.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر لتخفيف التبعية لقطاع المحروقات

إن تبني إستراتيجية إعادة توجيه الاقتصاد وكسر المثلث المغلق على الاقتصاد الجزائري المتمثل في : إنتاج النفط، التصدير، استيراد السلع الاستهلاكية، والعمل على التحضير لمرحلة "ما بعد النفط" تعد ضرورة حتمية وذلك بالتركيز على العوامل التالية :

الفرع الأول: دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

وهنا يجب علينا التفريق بين الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات واستثمار الشركات في المجال البترولي، فهذا النوع الأخير من الاستثمار ليس دائما فهو يعمل على استغلال مورد أو ثروة غير متجددة وينتهي بنضوب البئر النفطي، عكس الاستثمار في القطاعات المتبقية كالصناعة أو الصناعة أو السياحة .

وفي هذا المجال أقرت الجزائر العديد من التدابير الضريبية والمالية من أجل تشجيع الاستثمار، وحولت المسؤولية للوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار (ANDI) التي خلفت الوكالة الوطنية لضمان وترقية الاستثمار (APSI) ، غير أن هذه التدابير لم تجعل بعد السوق الجزائرية أكثر استقطابا للاستثمار لأسباب متعددة منها تردد المستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية، واعتبار أن الجزائر لا تزال تمثل درجة عالية من الخطر ومنها الجهل بالسوق الجزائرية وأهم من ذلك هو العراقيل البيروقراطية .

[1]- عبد المجيد عطار، **مرجع سابق**، ص131

وتتضح أهمية الاستثمار المباشر(IDE) أي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية في بلد غير البلد الأصلي للمستثمر فيما يلي:[1]

– يعتبر شكلا ثابتا لتمويل الاقتصاد الوطني، ينجر عنه أي شكل من أشكال المديونية أو تبديد الاستثمارات .

– يتم الاستثمار الأجنبي بهدف الحصول على فوائد دائمة وهذه العبارة المتمثلة في الفائدة الدائمة تعتبر أساسية وجوهرية، أي ليست ظرفية لغرض تحويل الثروة كما هو الحال في التعاملات التجارية.

– الاستثمار الأجنبي يؤدي بصورة مباشرة إلى توفير مناصب العمل في المشروع الاقتصادي، ويؤثر بصورة غير مباشرة في تنشيط قطاعات اقتصادية محلية أخرى تكميلية مرتبطة به.

– يعتبر من أهم الطرق التي تمكن من نقل تقنيات التسيير الفعال ونقل التكنولوجيات.

إذ أن إصدار نصوص قانونية جديدة في كل مرة ليست بالطرق التي تعمل على حل مشاكل الاستثمار، كما أنها ليست محل شكوى المتعاملين الاقتصاديين بقدر ما تكون الممارسات المعيشة في الواقع هي العائق الأكبر، وهذا ما قلل من فرص الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات بالجزائر مقارنة بغيرها من الدول الأخرى، مع توفر أفضل الفرض والإمكانيات في السوق الجزائرية.[2]

الفرع الثاني:العمل على تنشيط القطاع الصناعي

من أجل وضع حد لاعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر أساسي في تمويل التنمية، يجب على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة للإقلاع الاقتصادي، ومن أهم القطاعات الصناعة السياحة والزراعة .

وسنركز على القطاع الصناعي رغم أهمية القطاعين المتبقين للأسباب التالية:

– القطاع السياحي في ظل الظروف الأمنية ورغم تحسنها لا يمكن أن يؤدي دوره الكامل سواء على المدى القصير أو المتوسط مهما كانت الاستثمارات والتحفيزات المقدمة لهذا القطاع ، بسبب الصورة المشوهة عن الجزائر في ذهن السائح الأجنبي، بالإضافة إلى استئثار دول الجوار بالصناعة السياحية واكتسابها الخبرة الواسعة مكنتها من استقطاب الراغبين في التعرف على طبيعة وثقافة دول شمال إفريقيا.

[1]– عيسى مقيلد، **مرجع سابق**، ص176

[2]– **نفس المرجع**، ص 176

– بالنسبة للقطاع الزراعي فقد نال هذا القطاع قسطا مهما من الاستثمارات والقروض للفلاحين من جهة كما أن المنتجات الزراعية المحلية هي النقطة الأهم تجد إقبالا من المستهلك، ولا تعاني من منافسة المنتجات الخارجية بالحدة التي تعاني منها المنتجات الصناعية المستوردة، لأن هذه الأخيرة حاملة للمعارف والتكنولوجيات المتطورة.

–ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار القطاع الوطني الخاص في المجال الصناعي يحتم على الدولة تعبئة جهودها من جديد ، وذلك من أجل تنشيط هذا القطاع الذي عرف تخلفا كبيرا، وأصبح دور الدولة في التدخل لتصحيح الاختلال وإسعاف الصناعة أمرا ضروريا، لأن آلية السوق لم تعد قادرة لوحدها على تحريك الصناعة الجزائرية.

أولا: إعادة تأهيل القطاع الصناعي

بعد أكثر من عقدين من تخلي الاقتصاد الجزائري عن القطاع الصناعي الذي كان الإستراتيجية الأساسية في السبعينات، وبعد الاتفاق على جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج تعديل هيكل الاقتصاد الذي نتج عنه تخفيض معدلات التضخم وتقليل العجز المالي وتكوين قدر من احتياطي الصرف، في نفس الوقت كانت هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر في الإنتاج الصناعي وقطاع البناء والإسكان وتدهور القدرة الشرائية للمواطن.[1]

حيث أصبح من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم وإعادة تنشيطه، وهذا لا يعني بالضرورة العودة إلى هيمنة القطاع العام والتسيير المركزي للاقتصاد، ولذلك يجب على الدولة التدخل بالاعتماد على:

1– تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل الحصول على منتوج قادر على منافسة المنتجات المستوردة خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج .

2– تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية مع الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف في النسيج، وتشجيع الاستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب.

3– إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي.

[1]– م. بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، دار الملكية للطباعة والإعلان والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2000، ص7

ثانيا:العمل على دعم صناعة البتروكيماويات

من المفروض على كل دولة نفطية أن تعمل على إقامة صناعة بترولية على الأقل،من أجل ترقية الصادرات المصنعة (التكرير) بدلا من صادرات المحروقات في شكلها الخام، وبالتالي فهذا النوع من الصناعة يعمل على التقليل من تصدير البترول الخام والغاز ويزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير من جهة، ومن جهة ثانية يلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمخصبات التي تتطلبها قطاعات الصناعة والزراعة، وبما توفره من بدائل تعوض النقص في بعض المواد أو المنتجات التي قد لا تتوفر محليا بشكل كافي، مثل الأخشاب والمعادن وغيرها.

وهذا النوع من الصناعات مع كل ما له من منافع ومزايا هامة، إلا أن له خصائص مثيرة للانتقادات وهي تعتبر كعيوب لهذه الصناعات وهي:

– التقنية العالية المتطورة اللازمة لمواكبة التطور في طرق التصنيع المعقدة والمتداخلة، وبسبب قلة العمالة المؤهلة المطلوبة التي تتمتع بمستوى علمي وتكنولوجي عالي، يستدعي الاعتماد على العنصر الأجنبي بشكل كبير أو في إطار عقود المشاركة.

– كثافة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة أي أنها مستهلكة لرؤوس الأموال، وقد لا لدى الدولة إلا بوجود فائض مالي ناجم عن الأسعار المرتفعة للمحروقات .

– تتسم الصناعات البترولية من جهة أخرى على أنها ملوثة للمحيط، وهي أخطر ما يمكن أن يوجه لها الانتقاد.

إن مزايا هذه الصناعات أكبر بكثير من مضارها لأن التوجه نحو صناعة البتروكيماويات هو ضرورة لاستعادة القدر الأكبر من القيمة المضافة من البترول والغاز، فمتطلبات التنمية الصناعية والزراعية تحتم الذهاب إلى هذه الصناعات وترقيتها، وخاصة وأن الجزائر كانت سباقة في إقامة مشاريع هامة في هذا الميدان (منها مصنع الأمونياك والميتانول بأرزيو والبلاستيك بسكيكدة وسطيف وأسميدال بعنابة).[1]

المطلب الثاني :إستراتيجية الطاقات المتجددة

يعتبر كسب رهان الطاقات الحديثة المتجددة في الجزائر بعدا آخر في تحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي،ففي الوقت الحالي تحقق المحروقات الاكتفاء من حيث احتياجات الجزائر الطاقوية وخصوصا منها الغاز الطبيعي ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الطاقات المتجددة وواقعها في الاقتصاد الجزائري.

[1]– فريد النجار وآخرون، **مرجع سابق**، ص123

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وبذلك عكس الطاقات الغير متجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد تحت الأرض، أو هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة غير ناضية متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة باستمرار، واستعمالها واستخدامها لا ينتج أي تلوث للبيئة في طاقات نظيفة، ونجد مثلا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، الماء، الحرارة.

إن بداية الاهتمام بهذا النوع من مصادر الطاقة يعود إلى بداية السبعينات وبالأساس أزمة الطاقة لعام 1973 وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والتي وجدت أن الحل المتاح للقضاء على تبعية اقتصادها للبترول، وهو تطوير مصادر بديلة تكون محلية إلا أن هذا الاهتمام سرعان ما تلاشى بعد انخفاض أسعار البترول في السوق البترولية.[1]

الفرع الثاني :أنواع الطاقات المتجددة

هناك عدة مصادر للطاقات المتجددة منها الشمس، الرياح،الماء، الحرارة الجوفية، الكتلة الحية إلا أنها تعود كلها في الأصل إلى الشمس وهذا ما سنتطرق إليه فيمايلي:

أولا:الطاقة الشمسية

تتمثل في الضوء المنبعث من الشمس وفي الحرارة الناتجة عنها، حيث استطاع الإنسان تسخيرها منذ العصور القديمة ،باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار.و تقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلى الأرض ب 1.36 كيلو واط/المتر المربع،وأن حوالي 50%منها تنعكس في الفضاء و 15%منها تنعكس على سطح الأرض و 35%منها يمتص من قبل الهواء و الماء و الأتربة.و يتلخص خصائص الطاقة الشمسية في كونها أكثر مصادر الطاقة المعروفة وفرة،و كذا توفر عنصر السيلكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض ،سهولة تحويل الطاقة الشمسية إلى معظم أشكال الطاقة الأخرى مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام ،تعتبر طاقة نظيفة و غير ملوثة ،كما لا توجد لها مخلفات إنتاج ضارة. [2]

ثانيا: طاقة الرياح

[1]– عمراوي عادل، **بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015–2016، ص44

[2]– مرزوق آمال، **مداخلة بعنوان الاستثمار في الطاقات المتجددة لاقتصاد ما بعد النفط في الجزائر**، الملتقى الوطني حول أثر الأزمة الاقتصادية الراهنة على مسيرة التنمية المستدامة – التشخيص وسبل المعالجة– ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 9و2017/05/10، ص4

تتوفر الجزائر على إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح حيث تهب على الرياح تحمل معها الكثير من الهواء البحري الرطب و القاري الصحراوي،بمتوسط سرعة تفوق 7م/ثانية،خصوصا في المناطق الساحلية و هو ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو 30 متر في حالة رياح ذات سرعة 5.1 م/ثانية، و هي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن من الطاقة،و تعد ادرار من أهم المناطق ذات هبوب الرياح القوي.

و يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية و تنوع المناخ ،حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين،الشمال الذي يحده البحر المتوسط و يتميز بساحل يمتد على 1200 كلم و بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي و الصحراوي و بين هاتي السلسلتين توجد الهضاب العليا و السهول ذات المناخ القاري و معتدل السرعة في الشمال غير مرتفع جد،و منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 04م/ثانية و 06م/ثانية في منطقة أدرار و عليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح مابين 02إلى08م/ثانية و هي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.بالإضافة إلى كل من الطاقة المائية والجوفية.[1]

الفرع الثالث: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

لقد وضعت الجزائر من أجل تحسين الفعالية الطاقوية برنامج للنهوض بالطاقات المتجددة وذلك بوجود محطة هجينة لإنتاج الطاقة تعمل منذ سنة 2011 ، كما يترقب أن تدخل 23 محطة لوليد الطاقة الشمسية الضوئية مرحلة الإنتاج في 2017 .

أولا : أهداف المخطط الوطني للمناخ 2015-2025

يبز هدف المخطط الوطني للمناخ الممتد من 2015إلى 2025 من خلال النقاط التالية:

-تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون .

-النهوض باستعمال الطاقات النظيفة .

-تقليص حضور الكربون في الأنشطة الصناعية والأسرية .

[1]- د/ مداحي محمد، د/ زرزار العياشي، **ورقة بحثية بعنوان الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي لتحقيق التنويع الطاقوي ودعما للتنمية** المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص4

– ملائمة البنيات التحتية للتغيرات المناخية وتحسين النظام المائي ، التشجير المكثف وتوسيع السدود الخضراء من أجل مكافحة التصحر .[1]

– ملائمة الفلاحة مع التغيرات المناخية.

ثانيا: البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011-2030

تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج ب100 مليار دولار (تجري حاليا مرحلة المشاريع النموذجية وإجراء التجارب على مختلف القطاعات)ويهدف هذا البرنامج (في أفق 2030)إلى:

– إنتاج حوالي 220الف ميغا واط منها 12 ميغا واط للسوق الوطنية (22%من مجموع الإنتاج الكهربائي).

– تغطية 40%من حاجيات البلد من الكهرباء : الطاقة الشمسية الحرارية والضوئية 37%.

– خلق نحو 200الف منصب شغل مباشر وغير مباشر .

– اقتصاد نحو 600 مليار متر مكعب من الغاز.

– الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية .

– إحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا عل الطاقة الشمسية والغاز ، توفر 150ميغا واط منها 25 ميغا واط اعتمادا على الطاقة الشمسية (حاسي الرمل).

[1]– الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد **الأخضر في الجزائر فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه**، ص 9 على الموقع:

http/www.egm.eg.algeria.ar. LE 15 /05/2017, 14 :45

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة أهم التحولات الاقتصادية العالمية التي طرأت على الاقتصاد العالمي و بالأخص أهم التغيرات التي مستوى السوق البترولية بما فيها الأزمات النفطية العالمية، بالإضافة إلى دراسة أثر الأزمات النفطية العالمية وخاصة الأزمة الحالية للنفط على المؤشرات الاقتصادية للجزائر، وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات كمورد رئيسي للتنمية فإنه يتأثر بتقلبات أسعار النفط فقد درسنا أهم الاستراتيجيات التي يمكن للجزائر اعتمادها من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات وبالتالي تفادي التأثر بمختلف التحولات الاقتصادية العالمية الحاصلة في قطاع المحروقات.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعرضنا في بحثنا هذا إلى تطور الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات فيه بعد تطبيق الإصلاحات، ومدى ارتباط هذا القطاع بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام وبمتغيرات قطاع المحروقات في العالم بشكل خاص، وأكد أن الضغوط الخارجية الشديدة التي كان الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات خصوصا عرضة لها في منتصف الثمانينات هي التي تقف بالأساس وراء تبني تلك الإصلاحات، من جهة أخرى يبن التحليل أن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغير في قطاع المحروقات بالجزائر وخاصة تلك المؤثرة في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الدولية.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

* من خلال دراستنا هذه تأكدنا بأن قطاع المحروقات هي عماد الاقتصاد الجزائري حيث يساهم الريع البترولي بنسبة 97% من إيرادات الدولة الجزائرية، فهو مصدر الأموال الوحيد الذي مولت به كل القطاعات وبدون استثناء منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، فبدءا من مرحلة التخطيط من خلال المخطط الثلاثي، والمخططين الرباعيين، والمخططين الخماسيين كانت مصادر أرصدتها المالية هي الثروة النفطية لقطاع المحروقات، وما إن انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية حتى دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية نظرا لتأثر مؤشراتها الكلية بهذا الانخفاض.

* أصبحت التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام تمارس ضغوطا شديدة على تطور قطاع المحروقات الجزائري، وأصبح تأثير بعض الظواهر الاقتصادية كالعولمة المالية والمنافسة كبيرا في تحديد السياسات القطاعية له.

* نظرا للازمة البترولية التي حدثت سنة 1986 دفعت بالاقتصاد الجزائري إلى ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة، فبادرت ضمن هذا المنطلق بإصلاح قطاع المحروقات وسن تشريعات وقوانين لتكييفه مع التحولات العالمي الحاصلة التي تمثلت في قانون المحروقات 86-14والقانون المعدل له وقانون 2005 وقانون 2013 والتي تهدف إلى تحرير قطاع المحروقات وإنهاء احتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط المحروقات، وما بين معارض ومؤيد لهذه التشريعات يمكن القول بان المحروقات تشكل ثروة وطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي.

* من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن الطاقات المتجددة أو كما يسميها البعض بالطاقات البديلة، والتي تعرضنا في بحثنا هذه إلى نوعين منها، وأدركنا أن الطاقة الشمسية هي أفضل الأنواع وبدرجة أقل طاقة الرياح

والتي من الممكن أن تغطي جزءا من الاحتياج الوطني مستقبلا، ولكن تبقى ضخامة تكاليف هذا النوع من الطاقات بعيدة كل البعد بأن تكون مصدر بديل للنفط .

اقتراحات وتوصيات:

* التأهيل التقني (الجانب التكنولوجي) والتنظيمي(أسلوب الإدارة الفعالة) لشركة سوناطراك، مما يؤهلها إلى دخول باب الاستثمار الخارجي والنفاذ إلى الأسواق العالمية وتوسيع رقعة نشاطها الجغرافية خارجيا، لأن ذلك يعتبر أفضل وسيلة للدفاع عن السوق المحلية.

* ترقية صناعة تمييع الغاز وتطوير أسطول النقل وشبكة النقل بالأنابيب ، مع اختيار مناطق تمرير الأنابيب الناقلة ومرافئ التصدير والشحن في إطار التعاون والشراكة الدولية.

* تنمية التجارة الخارجية وترقية الصادرات السلعية والخدمات من الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات، والاهتمام وتطوير الطاقات المتجددة كبديل مستقبلي للنفط.

* تقوية الروابط الجهوية (المغاربية) والإقليمية (المحيط العربي)، باستغلال نقاط الالتقاء التاريخية والثقافية والاقتصادية لمجابهة آثار العولمة وتداعياتها الاقتصادية ، حيث أن العمل على تشجيع التعاون العربي سواء في ميدان الطاقة أو غيره ، يعد ضمانا لحماية مصالحه للوقوف في وجه سياسة التطويق الممارسة من قبل الدول الغربية على الدول العربية والنفطية منها على الخصوص ، في ظل الاختلال الكبير لموازين القوى لصالح الدول الغربية.

*تطوير البحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية، خاصة وأن الصحراء الجزائرية تعتبر من أكثر المناطق في العالم عرضة لأشعة الشمس، لهذا فالصحراء الجزائرية ليست مصدرا فقط للثروة النفطية بل هي أيضا مصدر كبير للطاقة الشمسية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسات على القطاع الخاص في الجزائر**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2012
2. اله ادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1996
3. بول كيردرايد، ترجمة رياض الأطرش، **العولمة الاقتصادية والضغوط الدولية**، دار النشر العبيكان، السعودية، 2013
4. بلعيد عبد السلام، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، **اللغز الجزائري بين الحكمة الضلال**، دار النشر بوشان، الجزائر، 1990
5. سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر- دراسة على ضوء الأزمة المالي**-، دار هومة، الجزائر،2013
6. سعيد بن عيش، **الجباية شبه الجباية، الجمارك، أملاك الدولة**، الجزائر، 2003
7. صلا ح يحياوي، فاروق الصوفي، **سياسات في تصنيع النفط- الجزائر**-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981
8. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار الخلدونية**، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011
9. عبد اللطيف بن أشنهو،**الجزائر اليوم بلد ناجح**
10. علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
11. فريد النجار وآخرون، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة(قراءة استراتيجية)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006
12. لعويسات جمال، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986
13. م. بودهان، **الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر**، دار الملكية للطباعة والاعلان والنشر والتوزيع، الجزائر،2000
14. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993
15. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
16. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
17. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2008
18. يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة، القاهرة، 1996

19. يسرى محمد أبو العلا، المأمول **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المؤمول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008

ثانيا: المجلات

1. د.جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والجامعية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، جوان 2016
2. سمير الشيخ علي، **العولمة والتكامل الاقتصادي العربي**، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الانسانية، المجلد 18، العدد1، 2002
3. صالح صالحي، **دراسات اقتصادية**، مجلة دورية، العدد2، دار الخلدونية، الجزائر، 2000
4. مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار**، مجلة علوم إنسانية، مجلة إلكترونية، العدد18
5. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، ديسمبر2012
6. وزير الطاقة والمناجم السابق شكيب خليل، مجلة سوناطراك، المجلة رقم 51، نوفمبر 2006

ثالثا: المذكرات والأطروحات

1. باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية (حالة الطريق السيار شرق-غرب)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العام الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010-2011
2. بشير عمران، **نمدجة قياسية لتأثير الاستثمار على التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2004-2005
3. بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، 2007-2008
4. بن بركات زهرة، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومكانته في قطاع المحروقات**، مذكرة لنيل شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، 2001-2002
5. بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري**، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت،الأردن، 2012
6. حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009 – دراسة تحليلية** -، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011-2012
7. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر) 1990-2004**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006

8. زايدي حسيبة، **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012** –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015
9. زرنوخ ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2005-2006
10. عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015-2016
11. العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1970-2006**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008
12. عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخظر – باتنة–، 2007-2008
13. قويدري قوشيح بوجمعة،**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009
14. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2010-2011
15. موزاي بلال، **الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، كلية العوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003
16. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات** – دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة– ، 2012-2013

رابعا: الملتقيات

1. أ.مصطفى بودرامة، **مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي –ا لتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة – ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008
2. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي العلمي السياسات الاقتصادية :واقع وآفاق، يومي 30-29 نوفمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان
3. بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية – مقارنة نقدية**–، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 12/11مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف
4. جديدي روضة ، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11و12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1

5. عبد المجيد عطار، **انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري**، ورقة مقدمة لندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2015/11/7
6. مجدوب بحوصي، خير الدين بوزرب، عمار عريس، **مداخلة بعنوان تحليل أثر الأزمة النفطية الراهنة على أداء الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الوطني حول أثر الأزمة الاقتصادية الراهنة على مسيرة التنمية المستدامة – التشخيص وسبل المعالجة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 9و10/05/2017
7. مرزوق آمال، **مداخلة بعنوان الاستثمار في الطاقات المتجددة لاقتصاد ما بعد النفط في الجزائر**، الملتقى الوطني حول أثر الأزمة الاقتصادية الراهنة على مسيرة التنمية المستدامة – التشخيص وسبل المعالجة– ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 9و10/05/2017
8. مريم شطيبي محمود، **مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 2015/05/14

خامسا: المنشورات والمراسيم والنصوص القانونية والتقارير

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، **المادة 32 من القانون 13-01**، العدد 11 الصادر في 24-02-2013
2. **الجريدة الرسمية الجزائرية** ، العدد 50 الصادر في 19 جويلية 2005
3. **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986
4. **رقم 13/82المؤرخ في 28سبتمبر 1982المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها**، الجريدة الرسمية، العدد35
5. عرض وزير المالية السيد مراد مدلسي لمشروع، **الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005**، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 19،169 أكتوبر 2005
6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001**
7. ميثاق الجزائر 1964، **نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه**، المطبعة
8. الميثاق الوطني 1976، **منشورات جبهة التحرير الوطني**، مطبعة المعهد التربوي، الجزائر، 1964

الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. **http //www.El moradia .dz/arabe/symbole/texts/consttituation.html**.
2. **http://www.moheet.com**
3. **http/www.egm.eg.algeria.ar**
4. **www.djazairess.com**
5. **www.djazairess.com/alfadjr**
6. **WWW.Premier.**ministre**.gov**

المراجع باللغة الفرنسية

1. plan quadriennal1970-1973 ,rapport gènèral,p197,sur le site:http / /aan.mmsh.univ-aix.fr/PDF /AAN-1970-09-32.pdf

2. Benissad Hocine**, Algérie :de le Planification Socialiste à l'Economie de March** , ENAG édition , 2006 , Alger
3. Benissad Hocine, **L'ajustement structurel ,l'expérience du Maghreb**,OPU **,** Alger
4. **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement –**Algérie -,Le Gouvernement Algérien , juillet 2005
5. Amour khalife **. Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures –**communication présentée au collègue international. Création d' entreprises et territoires Tamanrasset :02et03décembre 2006
6. Mohamed Meziani ,**Plus de 13.5 Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril 2009,** 9emme Conférence annuelle de groupe Sonatrach1,15-16-17juin2009,Oran,Alger
7. OPEC, Annuel Statistique Report